من أجل فعل شبابي

مبدع ومندمج

تقرير تركيبي لأشغال

الجامعة الجهوية الصيفية للشباب

أيام 07 و08 و09 شتنبر 2018

اليوم الدراسي الجهوي

يوم 20 أكتوبر 2018

المحتويات

كلمة جمعية سلا المستقبل.....4
كلمة مؤسسة فريدريش ابرت.....6
مقدمة.....8
الجامعة الجهوية الصيفية للشباب.....11
المحور الأول: إشكالية تدبير الجهة -الرهانات والمرتكزات-.....12
المحور الثاني: الرهانات الاقتصادية والاجتماعية للجهة.....15
أولا: السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الجهوي.....15
ثانيا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج للفرص المتاحة لتشغيل الشباب 18
المحور الثالث: الشباب وقضايا التشغيل.....21
المحور الرابع: السياسات الثقافية والمجال العمومي 24
المحور الخامس: آليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب
(ورشات عمل موضوعاتية).....27
أولا: الإطار المنطقي لأشغال الورشات 27
ثانيا: ورشة آليات الادماج الاجتماعي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة.....29
ثالثا: ورشة آليات الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة.....36
رابعا: ورشة آليات الادماج الثقافي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة.....42
اليوم الدراسي الجهوي.....48
المحور الأول: دور الجهة في التعبئة لقضايا الشباب.....49
المحور الثاني: قراءة في الخطط والبرامج الحكومية الموجهة للشباب 52
المحور الثالث: الإعلام كآلية للتعبئة المجتمعية لأجل قضايا الشباب.....55
المحور الرابع: تجارب منظمات المجتمع المدني فيما يخص قضايا الشباب 58
أولا: تقديم برامج التكوين وإدماج الشباب في الممارسة المواطنة 58
ثانيا: تقديم مضمون تقرير تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب 60
خلاصة تركيبية.....64
الملاحق.....70
برنامج الجامعة الجهوية الصيفية للشباب 71
برنامج اليوم الدراسي.....75

كلمة جمعية سلا المستقبل

يهدف تنظيم الجامعة الجهوية الصيفية للشباب حول الجهوية وآليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب، واليوم الدراسي حول التعبئة المجتمعية إلى تعزيز دور الشباب في السياسات العمومية الجهوية، ويأتي اختيار هذه المواضيع على إثر ما تعرفه الساحة الوطنية من مستجدات، ومن بين هذه المستجدات المبادرة الوطنية الجديدة المندمجة لفائدة الشباب التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتهيئ مشروع القانون الخاص بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي تنزيلا لمقتضيات الدستور، كما أن برمجة هذه المواضيع تأتي على إثر ما يلاحظ في وطننا من مفارقات، فمن جهة نلاحظ بأن معدل النمو خلال العقد الأخير يناهز 4% سنويا، وهذا الرقم وإن لم يرقى إلى ما حققته دول أخرى خلال فترات نهوضها ونضجها الاقتصادي فهو يبقى على كل حال أعلى من نسبة ارتفاع عدد السكان مما يعني تحسن متوسط الدخل الفردي، كما يلاحظ انخفاض مهم في مؤشرات الفقر المدقع وتطور مهم في البنيات التحتية والعمومية، إلا أن هاته النقط الإيجابية تقابلها سلبيات خطيرة؛ منها مستوى البطالة المرتفع لا سيما لدى الشباب خصوصا حاملي الشهادات العليا، كما أن هناك ضعف كبير يخص الرأسمال البشري تؤكده كل الدراسات حول الموضوع، وكذلك تفاقم للفوارق الاجتماعية، ليس على مستوى الدخل فقط وإنما على مستوى الخدمات الاجتماعية: الصحة، والتعليم، والعدل، والأمن ... مما قد يؤدي إذا لم يتم تدارك الأمر إلى صراعات وشروخ لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

لهذا وإحساسا بمسؤوليتها تساهم جمعية سلا المستقبل عبر برامجها في تحويل قضايا الشباب من إشكالية ثانوية محصورة في التشغيل والتنشيط، إلى إشكالية مركزية أساسية من أجل مستقبل البلاد، إذ لا مستقبل لبلد لا تولي الأولوية المطلقة لأبنائها وشبابها في التكوين والتعليم والصحة والانفتاح الفكري والتفكير النقدي، ومن خلال برنامج الجامعة الجهوية للشباب واليوم الدراسي الجهوي يتطرق السادة الأساتذة لهاته النقط كل من الزاوية التي

يشتغل بها، وعليه نتقدم بالشكر لجميع المتدخلين على قبولهم دعوتنا ومساهمتهم في أشغال هذا اليوم الدراسي، كما نتقدم بالشكر للطاقم المشرف على قطب الشباب داخل الجمعية، ونشكر مؤسسة فريدريش ابرت شريكنا ومدعمنا من أجل مستقبل زاهر لشبابنا.

كلمة مؤسسة فريدريش إبرت

يمثل الشباب في المغرب نسبة كبيرة بالنسبة لمجموع السكان، غير أنها تبقى الفئة الأكثر تأثرا باللامساواة، وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017 فإن هناك ارتفاعا كبيرا لمستوى البطالة في صفوف الشباب من 15 إلى 24 سنة، وفي نفس الإطار تؤكد المندوبية السامية للتخطيط بأن نسبة 10% فقط من الشباب منخرطون في منظمات المجتمع المدني، و1% فقط هم أعضاء نشيطين في الأحزاب السياسية، وعليه فإن الشباب هم الفئة الأكثر عرضة للفقر والتطرف والهجرة غير الشرعية وهذا من شأنه أن يخلق أزمة اجتماعية على هذا المستوى. في سنة 2011 وبعد الاحتجاجات التي قام بها الشباب والتي كانت تطالب بالتغيير، قام المغرب بإعداد دستور جديد أعطى للشباب مكانة خاصة باعتباره فاعلا أساسيا في التنمية، وفي هذا الإطار يؤكد الفصل 33 من الدستور على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وذلك من أجل توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وأيضا تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات. وفي نفس الإطار فالفصل 12 و13 من الدستور قام بتقوية دور الشباب في عملية التنمية من خلال حق المشاركة في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتقييم القرارات والمشاريع التي يتم تنفيذها على المستوى الترابي. كما تقوم الحكومة بإعداد سياسات عمومية تهتم بهذا الموضوع، حيث قامت وزارة الشباب بإعداد مشروع الاستراتيجية الجديدة للشباب كوثيقة جديدة عوضا عن الاستراتيجية المندمجة للشباب، من أجل أن تواكب المستجدات التي يعرفها المغرب على هذا المستوى.

وتعتبر الجامعة الجهوية الصيفية للشباب واليوم الدراسي حول التعبئة المجتمعية كاستمرار لسلسلة البرامج التي تنظمها جمعية سلا المستقبل بشراكة مع مؤسسة فريدريش ايبرت، وذلك من أجل تحقيق مشاركة فعالة ومندمجة للشباب في الحياة العامة؛ كما تدخل هذه الأنشطة في سياق عمل مؤسسة فريدريش ابرت مع الشباب على المستوى المحلي والوطني من خلال مختلف برامجها. وعليه فإن قضية الشباب تقتضي تعبئة جميع الفاعلين من أجل تحقيق المشاركة المواطنة، حيث يجب على الشباب أيضا أن يتحمل المسؤولية، من خلال العمل على إعداد استراتيجيات للمرافعة من أجل تحقيق هذه المشاركة. وفي الأخير نتقدم بالشكر لجميع المشاركين وللأساتذة المتدخلين، كما نشكر جمعية سلا المستقبل على تنظيمها للجامعة الجهوية الصيفية للشباب ولليوم الدراسي الجهوي.

مقدمة

شهد المغرب في العقود الأخيرة تحولات كبرى على عدة مستويات، حيث تزايدت وثيرة التحضر بفعل النمو السكاني في المدن الكبرى، وهذا الأمر فرض بالضرورة تغييرا على مستوى نمط التدبير والحكامة، وظهرت مجموعة من التحديات التي برز معها عدم قدرة الديمقراطية التمثيلية على حل المشاكل الاجتماعية المحلية، وهذه التحديات فرضت أسئلة مهمة عن كيفية إدارة الجماعات الترابية، فهذه الأخيرة أصبحت مجالا يتضمن معظم قضايا المجتمع (التنمية، النقل، الصحة، التعليم، البيئة...)، لذلك فتحليل وفهم التحولات التي يعرفها المغرب يقتضي بالضرورة تعدد الأبعاد التي تؤثر بشكل مباشر على تطور المجال الترابي للساكنة، وفي إطار الدراسات الحديثة أصبحت الجهة تفرض نفسها كمحدد اجتماعي واقتصادي للتحول، فالجهة مجال مهم لبلورة السياسات العمومية، حيث يمكنها أن تقود التحولات التي كانت تقودها الدولة سابقا.

ويمكننا القول أيضا بأن المجال الترابي الجهوي يتميز بالتأثير المتبادل والتفاعل بين مكوناته، ويتميز بتنوع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكله، حيث يمكن اعتباره مجالا للتمايز الاجتماعي، فكما يمكن للمجال الجهوي أن يخلق فرص الشغل والاستثمار فمن شأنه أيضا أن يخلق فوارق مجالية واجتماعية، وبالتالي من الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للبرامج التنموية الجهوية هو خلق التماسك الاجتماعي والمجالي بين الفئات الاجتماعية المكونة للجهة.

وينص الفصل 33 من الدستور المغربي على ضرورة اشراك الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، كما يؤكد على إدماجهم في الحياة الاجتماعية وتسيير ولوجهم للثقافة والعلم والتكنولوجيا وباقي الأنشطة الاجتماعية. أما على مستوى الجماعات الترابية وفي العديد من فصول الدستور، تم التأكيد على مبدأ الديموقراطية التشاركية وحق المواطنات والمواطنين والجمعيات في المشاركة في إعداد السياسات العمومية سواء على المستوى

الوطني أو المحلي، وأسند للسلطات الحكومية والعمومية المعنية إصدار القوانين التنظيمية المحددة لشروط وكيفيات ممارسة هذه الحقوق.

وتفعيلا لهذه الفصول وخاصة الفصل 139 المتعلق بمشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات في تدبير الشأن العام المحلي، وانطلاقا من مبدأ الديموقراطية التشاركية وبمناسبة تعديل القوانين التنظيمية لكل من الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المحلية تم التنصيص على مواد قانونية تؤطر أنواع وكيفية وشروط هذه المشاركة. ويمكن اعتبار هذه القوانين مكسب مهم لمشاركة المواطنين، ولإيجاد آليات عملية لإدماج الشباب في الحياة الاجتماعية، غير أن عملية تدبير الجهة ترتبط بمجموعة من القضايا والتحديات التي تقتضي وعيا مجتمعيا من أجل معالجتها، وتتطلب من الشباب التعبئة والمشاركة الفاعلة عبر الانخراط في الديناميات المدنية والسياسية من أجل المساهمة بمقترحات تمكننا من تجاوز وضعيات الهشاشة والإقصاء الاجتماعي في صفوف الشباب.

وفي هذا السياق، وانسجاما مع برنامجها السنوي نظمت جمعية **سلا المستقبل** بشراكة مع **مؤسسة فريدريش ابرت:**

- **الجامعة الجهوية الصيفية للشباب:** حول موضوع **"الجهوية والإدماج السوسيواقتصادي والثقافي للشباب"** أيام 07 و08 و09 شتنبر 2018، وذلك بهدف ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز دور الشباب في السياسات العمومية الجهوية؛ حيث يمكن اعتبار هذه الجامعة فضاء للتكوين وتبادل الخبرات والتجارب حول قضايا الشباب والجهوية، فتنظيم هذه الجامعة يجسد حرص الجمعية على تعزيز انخراط الشباب في الحياة العامة عبر تقوية قدراتهم وتمكينهم من رصيد معرفي يعزز دورهم كفاعل أساسي في التنمية، وذلك عبر مواكبة آليات التدبير والحكامة الترابية ومدى انسجام السياسات الجهوية مع احتياجات الشباب، والعمل على مناقشة الآليات الموضوعية التي تمكن الشباب من الاندماج السوسيواقتصادي عبر برامج تنموية تأخذ وضعيتهم ومطالبهم بعين الاعتبار.

- **يوم دراسي جهوي:** حول موضوع **"التعبئة المجتمعية لأجل قضايا الشباب"**، يوم 20 أكتوبر 2018، وذلك بهدف تعزيز دور الشباب في السياسات العمومية الجهوية؛ وتفعيلا لمخرجات الجامعة الجهوية الصيفية للشباب. حيث يعتبر هذا اللقاء مجالا يمكن الشباب من إبداء الرأي حول السياسات العمومية المحلية والجهوية، بالإضافة إلى رصد المسارات المحتملة للإدماج الاجتماعي للشباب حتى نتمكن من وضع تصور مشترك ومنسجم مع المعطيات الواقعية، عبر خلق مجال لتعبئة الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين من أجل إيجاد آليات عمل تمكن الشباب من المشاركة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة.

وقد عرفت الجامعة الجهوية الصيفية مشاركة 60 شابة وشاب، كما عرف اليوم الدراسي مشاركة 60 شابة وشاب من جهة الرباط سلا القنيطرة، تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، ولتأطير أشغالهما شارك مجموعة من الأساتذة الباحثين والفاعلين المدنيين والسياسيين في ذلك، من أجل خلق مجال للنقاش والتبادل حول مختلف القضايا المرتبطة بالمواضيع المبرمجة. ويعتبر هذا التقرير ثمرة لأشغال الجامعة الجهوية الصيفية واليوم الدراسي الجهوي، حيث يتضمن مختلف القضايا التي تمت مناقشتها، ونتائج وتوصيات ورشات العمل الموضوعاتية، ويعكس هذا التقرير مدى التزام الشباب وقدرتهم على إبداع أفكار خلاقة إذا ما وجدوا مجالا يسمح لهم بذلك.

الجامعة الجهوية الصيفية للشباب

السيد عبد الصمد السكال
رئيس جهة الرباط سلا القنيطرة

المحور الأول
إشكالية تدبير الجهة -الرهانات والمرتكزات-

بداية يجب أن نؤكد على ضرورة إشراك الشباب في الحياة العامة، لأن الوظيفة الأساسية للمؤسسات هي تشجيع المواطنين والمواطنات على المشاركة، وهذه المسألة تقتضي تطوير آليات العمل التشاركي وتنزيل الجهوية المتقدمة، فالجهوية المتقدمة هي المدخل لدمقرطة المجتمع، وهذا ينسجم مع الخطابات الملكية التي تركز على مسألة الجهوية باعتبارها عملية إعادة هيكلة شاملة للمجال الترابي، ومن هنا تبرز أهمية مشاركة المواطنين على مستوى الجماعات الترابية من أجل المساهمة في تحديث هياكل الدولة.

لبناء نموذج تنموي حديث من الضروري إعادة النظر في الاختصاصات وفي عملية التحديث في مجملها، فالدستور المغربي نص على مبدأ التفريع؛ بمعنى أن الأدوار التي سيلعبها الفاعلون تستلزم حد أدنى من الاختصاص، ونصوص القوانين التنظيمية للجماعات الترابية تحدد بشكل دقيق الاختصاصات، فالجماعات المحلية ومجالس العمالات والأقاليم مسؤولة عن الخدمات الإدارية والمرافق والخدمات الاجتماعية، حيث نلاحظ بأن هناك تداخل بين الجانب الخدماتي والاجتماعي والاقتصادي في اختصاصات مجالس العمالات والأقاليم، أما مجالس الجهات فوظيفتها الأساسية هي بناء تصور لبرامج تنموية تحقق الاستدامة في مجالها الترابي، وهذه هي القضية المفصلية والأساسية في عمل مجالس الجهات. ونلاحظ اليوم على المستوى العالمي بأن هناك حديث عن الاستدامة، حيث نجد بأن لها مجموعة من التصورات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق الحد الأدنى من الاستدامة نحتاج بالضرورة إلى الالتقائية في السياسات العمومية وإشراك الساكنة في بلورة البرامج التنموية. فالحكومات لا يمكنها أن تحقق الالتقائية من خلال البرامج الوطنية على المستوى المركزي،

وبالتالي فهذه العملية تتحقق عبر الملاءمة بين السياسات العمومية للمجال الترابي للجهة حسب ما تملكه من خصوصيات ومؤهلات، وبين السياسات القطاعية على المستوى الوطني، ومن هنا فإن الاستدامة لا يمكن تحقيقها على مستوى الجماعات المحلية لأنها أصغر من أن تحقق الملاءمة، ولا يمكن تحقيقها على المستوى الوطني لأنه أكبر، إذن فالجهة هي المجال القادر على تحقيق الملاءمة والاستدامة، وعليه فإن عملية الحكامة هنا تقتضي مبدأ النجاعة على مستوى تدخل الفاعل العمومي في الجهة.

المسألة هنا ترتبط بعملية إعادة النظر في تقسيم الاختصاصات بين الجهة والحكومة، فالدولة في المغرب لها ممثلوها على مستوى الجماعات الترابية مقارنة بدول أخرى، وهذه المسألة تقتضي إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والجهات؛ حيث يجب أن يرتكز دور الدولة على تحديد الاستراتيجيات الوطنية الكبرى، ويجب أن تعمل الجهة على تحقيق الملاءمة والاستدامة على مستوى المجال الترابي، وذلك في إطار من التمايز والالتقائية، التي تقوم على أساس تقسيم المهام من أجل تحقيق مبدأ التفريع. وبالتالي فالجهة تقوم بمجموعة من الاختصاصات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين، والدولة تقوم بتحديد الإطار العام؛ أي أن هناك فصل فيما يخص مستويات التخصص بين المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة، وعليه فإن هناك ضرورة لنقل موارد مالية للجهات من أجل تأهيل المجال ليحقق التنمية الجهوية.

إن عملية الانتقال من التنظيم القديم للجهات إلى الشكل التنظيمي الجديد تتطلب السلاسة والتدرج، وذلك من أجل بناء تنظيم إداري يضمن الكفاءة والمردودية على مستوى الجهة بأكملها، فجهة الرباط سلا القنيطرة تتوفر على ثلاثة قطاعات أساسية يجب تطويرها والاستثمار فيها وهي: **قطاع الفلاحة**، **وقطاع الصناعة**، و**قطاع الخدمات**؛ أي أن هذه المؤهلات يمكنها أن تساعد في بناء برنامج تنموي متكامل. وهذا لن يتم إلا من خلال رصد مؤشرات موضوعية تمكن من فهم الاختلالات لتجاوزها، لذلك هناك ضرورة للمساهمة في تطور البحث العلمي الجامعي خصوصا في القضايا التي تهم الجهة، فقطاع التعليم له بعد استراتيجي وبعد مجالي. مع ضرورة تطوير شبكة النقل الطرقي لتساهم في خلق تماسك مجالي يمكن الطلبة

والموظفين من الولوج إلى مراكز الدراسة والعمل، ومن هنا يمكن تحقيق المردودية والكفاءة، كما أن هذا الأمر سيساعد على تطوير مؤشرات التنمية البشرية ودعم التنافسية على مستوى الاستثمار الجهوي.

أما فيما يخص الديمقراطية التشاركية فقد تم تشكيل هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب، وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص على المستوى الجهوي، وهيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، وقد تشكلت هاته الهيئات من طرف الفاعلين الجهويين المرتبطين بهذه القضايا، غير أنه لا يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعوض الديمقراطية التمثيلية في جميع الأحوال، ولكنها عملية تتطلب خلق تكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، فهناك ضرورة لانخراط الساكنة في تدبير الشأن العام، والشباب محتم عليهم الانخراط في العمل السياسي من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الاجتماعي. وفيما يخص الجانب الثقافي فمن خلال البرنامج الجهوي للتنمية تعمل الجهة على بناء مجموعة من المركبات الثقافية في مختلف أقاليم وعمالات الجهة، وذلك انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية الكبرى على المستوى الوطني، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وجود رؤية مندمجة تضم جميع الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين. والبرامج الجهوية للتنمية عموما تهدف إلى تحقيق عدالة مجالية، لذلك يجب مراعاة الاختصاصات من أجل إعطاء معنى للسياسة قائم على أساس تعاقدي، وتوفير موارد مالية وإمكانيات لتنفيذ هذه البرامج.

ذ. محمد بنعياد
باحث في الاقتصاد

المحور الثاني
الرهانات الاقتصادية والاجتماعية للجهة

أولا: السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الجهوي

تواجه السياسات القطاعية على المستوى الوطني مجموعة من الإشكالات، ومن ضمن هذه الإشكالات كيفية ترجمتها على المستوى الجهوي بشكل متكافئ ومتكامل ومعقلن، وللتذكير هناك 12 سياسة قطاعية يتم تطبيقها حاليا في المغرب، فهناك سياسات في مرحلتها الثانية أو الثالثة كسياسة التصنيع على سبيل المثال، والتي وصلت للمرحلة الثالثة حيث بدأ أول مخطط للإقلاع الصناعي سنة 1996، وتلاه في المرحلة الثانية مخطط الإقلاع لصناعي الثاني، ونحن اليوم في مخطط تسريع وثيرة التصنيع، وبالإضافة لهاته المخططات هناك مخططات اقتصادية أخرى مثل مخطط المغرب الأخضر، ومخططات تتعلق بالسياحة وبالطاقة، ومخططات أخرى تتعلق بالصناعة التقليدية والتجارة الداخلية، وبالإضافة إلى ذلك هناك مخططات تتعلق بالتكوين المهني والتكوين الجامعي من أجل مواكبة هذه المخططات والبرامج.

ويمكننا القول هنا بأن هذه المخططات هي جد مهمة من أجل تطوير نموذج تنموي ببلادنا وتحديد الغاية من ذلك، لكن ومن أجل تحديد هاته الغاية يقتضي الأمر استخدام مسلسل تشاركي، إذ نلاحظ بأن المسلسل التشاركي الذي يستعمل في تصميم هذه المخططات محدود ويركز فقط على الفاعلين المختصين في القطاع، وبالتالي لا يتم إشراك ممثلي الجهات وممثلي المجتمع المدني في السياسات القطاعية، حيث يتم تخطيطها بشكل مركزي، وذلك لما تقتضيه هذه العملية من حماية. وبالتالي فإن عملية الإشراك لا تكون أثناء عملية إعداد

التصور، وكل مخطط من هذه المخططات يتوفر على أهداف قطاعية، ويتم رصد مجموعة من الوسائل لتنفيذ هاته الأهداف، لكن الإشكال المطروح هو كيفية التوزيع على المستوى الجهوي، وكذلك داخل نفس الجهة، فمن هي الفئات التي تستفيد وكيف تستفيد من هذه المخططات، والاستفادة هنا ترتبط بمدى الوصول للمعلومة على المستوى الجهوي، حيث هناك دعم للمستفيدين من جميع المخططات المبرمجة في السياسات القطاعية.

ويعتبر مجهود تأهيل البنية التحتية مهم حيث لا ينبغي التعامل معه فقط بمنطق جهوي، وإنما بمنطق دولي، ولتفعيل هذه المخططات على المستوى الجهوي هناك ضرورة لتأهيل البنية التحتية والموارد البشرية لتواكب هذه الاستثمارات، فدور المقاولة مهم من أجل تطوير الاستثمار على جميع المستويات، وتجدر الإشارة هنا إلى التكوين الذي تم تطويره في قطاع السيارات، فالتكوين آلية مهمة من أجل جلب الاستثمارات، واليد العاملة المؤهلة مهمة كذلك في هذا الجانب. غير أنه في المقابل تظهر لنا بعض الإشكالات المرتبطة بالاستثمار، والمرتبطة بدعم النجاعة والاختصاص من طرف الجهة، حيث أصبح من الضروري تطوير نوع من التخصص في الجهات، فما هو إذن الاختصاص الذي يمكن أن نطوره في جهة الرباط سلا القنيطرة والذي يمكن أن يضمن النجاعة والتكامل. هنا نرجع إلى ضرورة خلق إطار تشاركي من أجل تطوير الاستثمار على المستوى الجهوي، والعمل على توزيع الاستثمار في الجهة بشكل متكافئ، وضرورة مراعاة الاختصاص، وتطوير مخططات خاصة بكل جهة، وتحديد آليات مضبوطة لتنفيذ المخططات الاقتصادية، وهذا يستلزم تطوير أداء الجهات.

كما أن الاعتماد على الدعم والتمويل هو عملية اتكالية، إذ يجب على الشباب انتاج مبادرات تساعدهم على تطوير مشاريعهم، أما ثقافة الدعم قد تؤثر سلبا على هذه المبادرات، ويلاحظ بأن المنتخبين على مستوى الجهة لا يتوفرون على برامج واضحة وعقلانية من أجل تنميتها، لذلك يجب على منظمات المجتمع المدني أن تطالب بتصور واضح من أجل تطوير الجهة عبر التعبئة والضغط على مجلس الجهة. وهذا يعني أن نقوم بإعداد تصور بعيد المدى يساهم في تطوير الجهة وخلق التوازن بين مكوناتها، وبالنسبة للمقاولات الناشئة فإن هناك

ضرورة ملحة لتحمل المسؤولية من أجل تطوير هذه المقاولات لتؤثر بشكل إيجابي في مجالها الجهوي.

ثانيا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج للفرص المتاحة لتشغيل الشباب

السيد منير الغزوي
نائب رئيس الشبكة المغربية
للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضرورة وفي هذا السياق تم تأسيس الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعمل على المساهمة في تطوير هذا القطاع وتعبئة الموارد والكفاءات من أجل تأهيل العاملين به. إذ يعرف القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية، ذات طبيعة تجارية أو غير تجارية، مدرّة للقيمة والمداخيل ولفرص الشغل، ومؤمّنة من قبَل أشخاص اعتباريين بحكم القانون الخاص بغاية تحقيق المصلحة الجماعية لأعضائهم أو المستفيدين أو المساهمين في تحقيق المصلحة العامة، وتهم هذه الأنشطة على وجه الخصوص، إنتاج منتوجات أو خدمات، وتحويلها وتوزيعها وتسويقها وتمويلها واستهلاكها. وقد أعطى هذا أولوية للعنصر البشري والغاية الاجتماعية على رأس المال، وللأفراد حرية الانخراط والانسحاب، وتم اعتباره إطارا يجمع بين مصالح الأعضاء والمستخدمين والمستفيدين والمصلحة العامة، للدفاع عن مبادئ التضامن والمسؤولية وتطبيقها، ويتميز بالإدارة الذاتية والمستقلة؛ كما يتم تخصيص الجزء الأكبر من الفائض إن وجد لتطوير أنشطة المنظمة أو للمصلحة العامة.

يتميز القانون الإطار بمجموعة من المبادئ رغم الملاحظات التي يمكن تسجيلها إلا أنه يعتبر مكسبا مهما، لكن للأسف لم تتم المصادقة عليه لغاية اليوم. إن أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكمن في كونه مكمل للاقتصاد الخاص والعمومي، وهدفه في النهاية هو تحقيق العدالة الاجتماعية، فهذا النوع من الاقتصاد يمكنه أن يخلق الثروة، إذ نسجل بأن أكبر خطأ هو ربطه بمحاربة الفقر، وخلافا لذلك فهو يسعى إلى إحـــداث توازن بين النجاح

الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وتطلعاته نحو حياة كريمة. والاقتصاد الاجتماعي والتضامني له بعدين أساسيين:

- **بعد اقتصادي:** يتجلى في إنتاج السلع والخدمات من خلال الاستثمار المحلي، وخلق فرص الشغل والثروة؛
- **بعد اجتماعي:** من خلال الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والثقافية والبيئية للساكنة المحلية، وتعبئة الفاعلين المحليين، وتحسين الخدمات للساكنة وظروف عيشها، والتضامن والتآزر وتحقيق التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع المحلي.

إن مجالات تدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترتبط بمجموعة من القطاعات الحيوية التي تهم حياة المواطنين على المستوى المحلي، وبذلك يمكنه أن يساهم بشكل مباشر في التنمية المحلية، فالفاعلون المحليون لهم حضور وازن في تطوير هذا النوع من الاقتصاد، حيث يمكننا من خلاله تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق تنمية مستدامة، ويضم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة من المنظمات التي تهدف إلى تحقيق التنمية والمنفعة العامة. غير أن هناك مجموعة من التحديات تواجه هذا القطاع، ترتبط أساسا بالجانب القانوني حيث إنه لم يتم تفعيل القانون الإطار منذ 2012، كما أن هناك تحديات سياسية واستراتيجية قد تساعد في تجاوز الوضعية الحالية التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة لمسألة مهمة ترتبط بعدم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأيضا هناك عدم فهم لهذا النوع من الاقتصاد من طرف المنتخبين والمسؤولين المؤسساتيين، والإحصائيات والمعطيات التي يتم الترويج لها غير صحيحة، وهذا الأمر ينعكس سلبا على نجاعة وتطوير هذا الاقتصاد، كما أن هناك ضرورة ملحة لوجود استراتيجية مندمجة تضم جميع الفاعلين للنهوض بهذا القطاع، وضرورة احترام آليات العمل الموضوعية المرتبطة بعمل المقاولات، وعدم التركيز فقط على الاستفادة من الدعم الذي تمنحه الدولة، كما أن هناك ضرورة لدراسة السوق للوقوف على الحاجيات المطلوبة، ودراسة الأثر

من ذلك على الساكنة المحلية. إذن هنالك ضرورة إلى خلق مبادرات شبابية فعالة ومبتكرة لتطوير هذا القطاع، وهذا الأمر لن يتم إلا من خلال وجود استراتيجية للترافع تهدف إلى تفعيل القانون الإطار، ليحظى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمكانة التي يستحقها، مع ضرورة استحضار الإمكانيات المتاحة والانفتاح على المجال.

ذ. ادريس الكراوي
الأمين العام للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي والبيئي

المحور الثالث
الشباب وقضايا التشغيل

التزام الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة هو مسألة ذات أهمية كبرى، فالشباب لديهم إمكانيات لبناء المستقبل وذلك عبر المشاركة في بناء النموذج التنموي الجديد، فالأوضاع الحالية التي نعيشها أفرزت مجموعة من التحديات الموضوعية المرتبطة أساسا بأزمة الثقة وأزمة المشاركة، وهذه مسألة لها علاقة بقيمتين أساسيتين: **قيمة المواطنة، وقيمة الوطنية**، فالمواطنة يجب أن تكون جزءا من الحياة الاجتماعية، حيث تشكل أهمية كبرى، وإن لم نكن منشغلين بها فهذا الأمر يخلق أزمة. الشباب المغربي لديه حاجة إلى طموح جديد وأمل جديد، وهذا الأمر لن يتحقق إلا ببناء أوراش جديدة قادرة على تجاوز هذه الأزمة، وهذا ما ركز عليه صاحب الجلالة في الخطابات الأخيرة، حيث اعتبر بأن قضية الشباب قضية محورية ويجب أن تحظى بالعناية اللازمة؛ أي أننا هنا أمام إشكالية استراتيجية نحتاج مبادرة وطنية للشباب من أجل حلها، وهذا يقتضي اعتماد مبادئ جديدة وقيم جديدة، مبنية على أساس مؤسساتي وتعاقدي بين الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني.

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمجموعة من الدراسات العلمية التي يرصد من خلالها التحولات الكبرى التي تعيشها بلادنا، وبالتركيز هنا على قضايا الشباب يتضح بأن هناك أوضاعا اجتماعية وحاجيات وتطلعات جديدة للشباب، وهذا ما نتج عنه بالضرورة سلوكات واتجاهات جديدة تختلف عن السابق، بما فيها الأشكال الجديدة للاحتجاج الاجتماعي. وهنا أصبح من الضروري اعتماد دراسات جديدة تساعدنا على فهم هذه التحولات والأثر الذي تحدثه على الشباب، خصوصا ما أظهرته الاحتجاجات من آليات جديدة للتنظيم الذاتي وبناء المواقف بشكل يختلف كليا عن الأحزاب والنقابات، وبالتالي فهذه الدراسات قد تساعدنا على بناء مقاربات جديدة تمكننا من إعداد جيل جديد من السياسات العمومية،

تنسجم مع القيم الكونية التي أصبح الشباب يتبناها بحكم انفتاحه من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالتحولات التي أنتجتها العولمة ساهمت في تغيير حاجيات الشباب وأشكال تعبيرهم وتمثلهم للقيم والمرجعيات، وهنا تظهر أهمية الدراسات العلمية الرصينة التي قد تمكننا من فهم انعكاس هذه التحولات على المجتمع وأنماط العيش، وعلى التعايش مع الثقافة والدين، وكيفية تصور المستقبل، وهذا ما يعطي أهمية لمثل هذه اللقاءات ويبرز دور المجتمع المدني في خلق فضاءات للنقاش والتحاور والمشاركة.

وارتباطا بقضية التشغيل، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإصدار مجموعة من التقارير والدراسات الخاصة بهذا الموضوع، وخلاصات ذلك تؤكد على أن هناك ضرورة لتغيير جذري في النموذج الاقتصادي الحالي، بحيث هنالك استحالة موضوعية لولوج الشباب لسوق الشغل الوطني في ظل هذا النموذج. واستنادا إلى الإحصائيات يظهر بأن هناك 650.000 شاب يلج لسوق الشغل كل سنة، لكن السوق لا توفر غير 350.000 فرصة شغل، توفر الدولة 150.000 من هذه الفرص، بينما يحتوي القطاع الخاص الباقي، وهذا ما يعني بأنه في ظل النموذج الاقتصادي الحالي هناك استحالة للولوج إلى سوق الشغل، فوثيرة ارتفاع الساكنة النشيطة تفوق بكثير حجم سوق الشغل من طرف جميع الفروع المنتجة للشغل في الاقتصاد الوطني، ويشكل القطاع الخاص 80% من مجموع فرص الشغل، بينما تتوزع 20% بين الفرص التي تنتجها الحكومة والجماعات الترابية. كما أن عدد المقاولات التي يتم خلقها سنويا يعتبر عددا ضعيفا مقارنة بدول أخرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

من هنا نستخلص بأنه من الضروري تطوير وثيرة انتاج المقاولات، كما يجب تجويد الوظائف الاقتصادية للدولة لكي تتمكن الاستثمارات العمومية من خلق فرص شغل، والعمل على تنويع القاعدة الاجتماعية للإنتاج، من أجل تجاوز المعيقات التي تحول دون تطوير المبادرات الشبابية في خلق المقاولات، فالحكامة الاقتصادية اليوم تحول دون تمكين الشباب من تحويل طاقاتهم إلى فرص حقيقية لإنعاش التشغيل. وتجدر الإشارة إلى أهمية الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني في خلق فرص الشغل، فالجمعيات أيضا لديها إمكانات مهمة لتأطير المجتمع من خلال تطوير هذا القطاع، ولكن لتحقيق ذلك نحتاج إلى بناء نموذج يرتكز على المنافسة وتكافؤ الفرص وتيسير إداري ومالي للشباب، وهذا الأمر يستلزم تجاوز الريع والمحسوبية والقرابة. إذن من الضروري تغيير السياسات القطاعية في عدة مجالات من أجل أن تواكب التطور الذي يعرفه العالم فيما يخص النموذج الاقتصادي، كما تعتبر عملية تطوير المنظومة الوطنية للتكوين والابتكار ركيزة أساسية في بناء هذا النموذج. ويجب أن نعمل كذلك على التأسيس لحكامة ترابية جديدة تضمن تحرير القوى الخلاقة وتعبئ الطاقات الوطنية، فالبعد الترابي يعتبر مسألة ملحة لتلبية حاجيات الجهات للطاقات واليد العاملة، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر نخبا جديدة وحكامة جديدة، فأزمة انتاج النخب في المغرب مرتبطة بالأساس بمنظومة التعليم، وبمسألة إعادة إنتاج نموذج اقتصادي جديد.

وبناء عليه فإننا نستخلص بأن هناك خللا على مستوى الحكامة، وهذا ما يدفعنا للدعوة إلى إعادة النظر في نموذج الحكامة على المستوى المركزي والترابي لقياس النتائج التي تم تحقيقها. فالقضية المحورية التي يجب التركيز عليها هي تمكين الشباب من الحقوق الأساسية، لذلك من الضروري أن تبنى السياسات العمومية على مقاربة ثلاثية أساسية: **وهي أن مضامينها يجب أن تنطلق من الإنصات لجميع المكونات المعنية بهذه السياسة، وأن يكون التشخيص متفق عليه، وأن يتم تحديد الأهداف بشكل دقيق وموضوعي.**

ولهذا فإن المبادرة الوطني للتنمية البشرية لم تحقق أيضا أهدافها، نظرا لخلل في الحكامة الداخلية، وبالتالي نجد أنفسنا في نفس الأزمة، وعليه نعتقد بأنه من الضروري بناء توافقات ووجود تقاطع في وجهات النظر من أجل تطوير السياسات العمومية.

المحور الرابع
السياسات الثقافية والمجال العمومي

ذ. لطفي المريني
الكاتب العام السابق لوزارة الثقافة
ورئيس مؤسسة سلا للثقافة والفنون

عندما نتحدث عن السياسات الثقافية على صعيد الدولة أو على المستوى الجهوي فإننا نتحدث عن برامج التمويل، التي تكون نظريا مندمجة ومتكاملة وتجد أسسها في الدستور، فالمستجدات الدستورية فيما يخص الثقافة وضعت القواعد والإطار المرجعي لهذه المسألة، غير أننا نصطدم بالتداخل بين الهيئات المعنية بهذا المجال. والدستور المغربي فيما يخص المسألة الثقافية نص على التنوع الثقافي وتعدد اللغات المحلية، حيث هناك مرتكزات وموارد ثقافية مهمة تم الاستناد عليها في ذلك، وهنا يظهر لنا الإشكال المرتبط بالهوية المغربية الموحدة ومدى انسجامها وتفاعلها مع مسألة الجهوية. كما يمكننا أن نسجل بأن الدستور نص على قضية مهمة وهي حرية الإبداع، وهذا مستجد مهم مقارنة بالدستور السابق الذي كان ينص على حرية التعبير وهي مسألة عامة تهم الفكر إذا ما قورنت بحرية الإبداع والتي تعتبر محددة وتتميز من حيث طبيعة الخطاب عن حرية التعبير. وبالتالي عندما نضمن حرية الإبداع يجب أن نضمن تجاوز الرقابة، فالرقابة تحد من الإبداع، ففي المغرب هناك رقابة تحد من الإبداع مقارنة بدول أخرى، رغم أن الدستور ينص على حرية الإبداع، وهذا يدفعنا بالضرورة للتساؤل حول مجال الإبداع.

إذن هناك ضرورة ملحة لتطوير الثقافة الفنية في المؤسسات التعليمية، فالتكوين الفني من شأنه أن يحدث فرقا فيما يخص البعد الإستيتيقي لتمثل الفن بالمجال العمومي؛ أي أن السياسة الثقافية هي سياسة عرضانية وليست سياسة قطاعية، حيث يمكن لجميع المتدخلين أن يشاركوا في الولوج إليها. وعليه فالسياسة الثقافية هي سياسة مرتبطة بتأهيل البنية التحتية من جهة، ومن جهة أخرى بتطوير الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يطور الصناعة الثقافية لتساهم

في الإنتاج الداخلي الخام للبلاد، وبالتالي من الضروري التدخل في الإنتاج الثقافي ودعمه، لأن هذه المسألة تدخل في إطار المسؤولية المشتركة، والتي تضمن الولوج العادل للثقافة وانتاجها وتطويرها.

نلاحظ بأن الدولة لا زالت طاغية على المجال الثقافي من خلال سياسة وزارة الثقافة، ولكن الجماعات الترابية لا تتدخل بشكل كبير في هذا القطاع، ونظرا لضعف الجماعات المحلية لم تنقل لها الدولة مسألة بناء وتدبير البنيات الثقافية، حيث أصبحت الجهة تقوم بعملية التنشيط الثقافي من حيث البرمجة لكنها لا تقوم بتطوير البنيات التحتية. كما أننا نسجل وجود قوانين تتعلق بعملية التدبير الثقافي ولكنه لا يتم تنفيذها، كما نسجل ولوجية متفاوتة للثقافة، وهذا يعني بأن الثقافة ليست مسألة استراتيجية بالنسبة للمسؤولين، فتأهيل البنية مهم لكن تطوير المحتوى الثقافي يجب أن يحظى أيضا بنفس الدرجة من الأهمية، حيث تعتبر الثقافة ركيزة أساسية لتطوير المجتمع وجذب الموارد المالية. ونخلص هنا إلى أن الثقافة هي مكون أساسي للهوية الاجتماعية ويجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تحظى بها القطاعات الصناعية، فالتنوع الثقافي الذي يزخر به المغرب يعتبر مسألة أساسية لخلق التوازن والتماسك الاجتماعي، وهذه القضية ترتبط أساسا بقبول المغاربة لهذا التنوع والعمل على تطويره وترسيخ ثقافة قبول الآخر، فالتحولات العالمية الكبرى تنشتر عبر العالم وبالتالي من الضروري أن تكون الهوية المحلية قوية للتفاعل مع هذه التحولات.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية المهرجانات الفنية على المستوى الوطني والدولي ودورها في تطوير السياحة، وتطوير المنتوج الثقافي يقتضي إحداث نوع من التراكم عبر تعدد الانتاجات، وبالتالي فهذا التراكم يحتاج رصد ميزانيات تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية التي يجب أن تحظى بها الثقافة، وأنه يجب أن نركز على تنمية الوعي بأهمية الثقافة عند السياسيين من جهة وعند مكونات المجتمع من جهة أخرى. والمغرب أيضا يحظى بأهمية عالمية من حيث التراث الحضاري والإنساني الذي تزخر به المملكة والذي تم تصنيفه من قبل منظمة اليونيسكو، حيث إنه يتميز بغنى ثقافي كبير، لكن الحكومة لم ترصد ميزانيات قادرة على

تطوير هذه الثقافة وإبرازها. ونعتقد أيضا بأن تملك المجال العمومي حق وأن استعماله في مختلف الأشكال التعبيرية والإبداعية لا يمس الأمن العام، وبالتالي من الضروري العمل على تطوير البنيات التحية وإحداث تراكم ثقافي من أجل خلق ثقافة ممتدة في المجال.

المحور الخامس
آليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشباب ورشات عمل موضوعاتية

أولا: الإطار المنطقي لأشغال الورشات

الهدف البيداغوجي من أشغال الورشات هو استخراج أهم المعطيات والأفكار والمؤشرات التي يراها شباب جهة الرباط سلا القنيطرة المشاركون في الجامعة، حول آليات إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجهة، وذلك من خلال رصد وتتبع وتقييم أهم الإمكانيات (مالية، لوجستيكية، بنيات تحتية...) التي تتوفر عليها الجهة، وأهم الإكراهات التي تواجههم، بالإضافة إلى طرح أهم التوصيات والمقترحات من أجل ابتكار الحلول والبدائل الممكنة.

ويرتكز عمل الورشات على القيام بتحليل منظم للوضع القائم بالجهة علاقة بعملية إدماج الشباب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا قبل البدء في تصميم برامج تشاركية مع المؤسسات المعنية بالجهة بناء على التوصيات والمقترحات التي سيقدمها الشباب في الورشات التفاعلية، ويرتكز عمل الورشات الثلاث التي تم اعتمادها أربع عناصر تحليل أساسية تساعد في توجيه هذه العملية:

- **تحليل المشاكل:** وتتضمن هاته العملية تحديد المشاكل الأساسية التي تعاني منها الجهة في عملية إدماج الشباب، وذلك بالاعتماد على تحديد الأسباب والنتائج التي لها علاقة مباشرة بهذه المشاكل؛
- **تحليل المستفيدين (الشباب المشارك):** بعد تحديد المشاكل الأساسية من الضروري الاهتمام بالفئة التي يقع عليها التأثير الأكبر من تلك المشاكل وهم شباب الجهة الفاعلون

في مجالات متنوعة حسب ميولاتهم، وما الأدوار والاهتمامات التي قد يقوم بها هؤلاء الشباب على اختلافهم في مواجهة هذه المشاكل وما هي الحلول التي يمكن أن تقترح لمواجهة ذلك؛

- **تحليل الأهداف:** في هذه المرحلة عمل منشطوا الورشات على تحديد شجرة الأهداف بعد الانتهاء من تحليل شجرة المشاكل، لكي يتم تحديد تصور للوضع المستقبلي الذي يقترحه الشباب لتجاوز تلك المشاكل؛
- **تحليل الاستراتيجيات:** العمل على تحليل الوضعية من خلال مناقشة مختلف البرامج والمشاريع للتحديد والمقارنة بين الخيارات المختلفة لمعالجة الإشكالات التي يعاني منها شباب الجهة، والعمل على تحديد المسار الترافعي لتغيير الوضعية المشكل.

تأطير الورشة
ذة. مديحة طاوس
متخصصة في مجال التنمية الاجتماعية

ثانيا: ورشة آليات الإدماج الاجتماعي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة

اعتمدت أشغال الورشة في منهجية عملها على تحديد وتوحيد المفاهيم بين الشباب المشاركين في الورشة من أجل التوافق حول رؤية منسجمة وموحدة بين الجميع، وقد تم تحديد هذه المفاهيم من طرف المشاركين.

1. مفهوم الإدماج الاجتماعي للشباب

إن مسألة تعريف الإدماج الاجتماعي تختلف من مجتمع لآخر ومن حقل معرفي لآخر، وفي العموم فإن الإدماج الاجتماعي للشباب ينتجه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات أو الفئات العمرية من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش معا، وسيرورة الإدماج الاجتماعي تمر بثلاث مراحل أساسية:

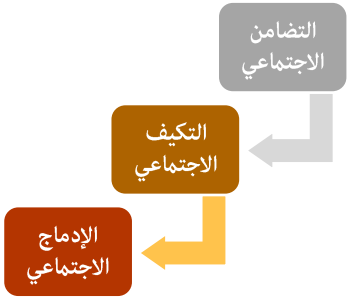

إذن بالإضافة إلى كونه عملية تنسيقية بين مختلف الفئات الاجتماعية والجماعات وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي في وحدة متكاملة، كما يمكن اعتباره مجموع التدابير التي تتبناها مؤسسات المجتمع لتسهيل عملية قبول الأفراد داخله، وعليه يجب أن يكون

الإدماج الاجتماعي شاملا متكاملا ولا يمكن أن ينجح في مستوى معين ويفشل في مستوى آخر فهو سيرورة مستمرة، فلا يمكن مثلا تأمين تربية للجميع دون تأمين عمل، ولا يمكن تأمين عمل دون وجود آلية للترقي الاجتماعي أو دون مساواة أمام القانون، وبالتالي فهو يرتكز على التربية والعمل والمساواة أمام القانون والحريات السياسية.

وعلى العموم فإن عملية الإدماج الاجتماعي للشباب كما تم تداولها في أشغال الورشة تحتكم في سيرورة تشكلها إلى خمس عناصر أساسية وهي كالتالي:

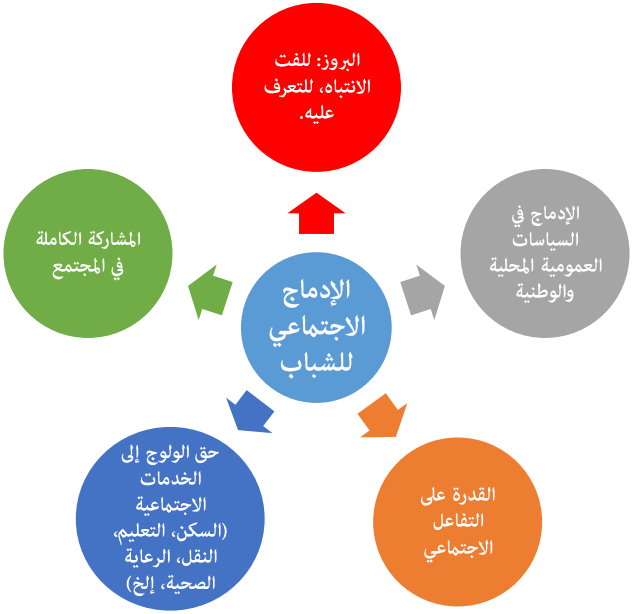

ومن هنا فإن الإدماج الاجتماعي للشباب هو العملية التي يتم من خلالها نقل فرد أو مجموعة من وضعية العزلة/التهميش/الاقصاء/الفقر... إلى وضعية تتميز بعلاقات صحية مع المحيط الاجتماعي، وهي عملية تسمح بإدماج الجميع اجتماعيا مع الحفاظ على التنوع والفردية، وبعبارات أخرى إنها محاولة لإنشاء "مجتمع للجميع" مع احترام الاختلافات، وقد يشمل ذلك مبادرات حكومية، وسياسات عمومية، وبناء قدرات، وأيضا الولوج إلى الفضاءات التي تسمح بالحوار والتبادل.

2. تحديد إكراهات الإدماج الاجتماعي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة

تمرين تطبيقي خطوة إلى الأمام:

انطلاقا من بطاقات تحمل أشخاصا لهم وضعيات اجتماعية مختلفة، اختار كل مشارك/ة شخصا عشوائيا، وأعطي وقت لتقمص الشخصية الجديدة، بعدها طلب من كل المشاركين/ات الاصطفاف بخط واحد يمثل الخط 0، ومن خلال مجموعة من المعطيات المتعلقة بمختلف الحقوق والمقومات الاجتماعية التي يتم قراءتها يطلب منهم الخطو إلى الأمام إذا توفرت فيهم تلك الشروط، وبعد استكمال المعطيات، تم فتح نقاش حول الظروف التي تجعل من البعض متقدم في الصفوف الأولى والآخرين في الأخيرة، وارتباط هذه الأخيرة بالفقر التهميش والعزلة...

خلص التمرين إلى أن الولوج للخدمات والحقوق الأساسية الاجتماعية يمكن أن يسمح بحدوث تغيير في مستقبل الأشخاص ووضعهم على قدم المساواة مع مجموع المواطنين، هذا التمرين كان بمثابة فتح النقاش حول أهمية الإدماج الاجتماعي للشباب وأيضا كان للوقوف على وضعيات اجتماعية مختلفة للشباب غير المتمدرس والذي لا يتوفر على عمل، ولا يستطيع الولوج للخدمات صحية، أو في وضعية إعاقة...، من أجل الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم في النقاش حول تحديد الإكراهات والاقتراحات.

بعد ذلك تم تقسيم المشاركين في الورشة إلى مجموعتين صغيرتين من أجل تحديد الإكراهات، وقد خلصت المجموعتين إلى تحديد الاكراهات التي يعاني منها الشباب على مستوى الجهة بالنسبة لمجموعة من القطاعات وهي كالتالي:

قطاع التعليم والتكوين المهني:

- تمركز الجامعات بالمدن الكبرى؛

- عدم تعميم الاستفادة من المنحة الدراسية؛
- ضعف مساهمة الجهة في منح التعليم العالي؛
- صعوبة التنقل بين السكن والجامعة وغياب نقل جامعي خاص فقط بالشباب الطلبة؛
- عدم وجود تسهيلات موجهة للشباب: مثال "التراموای"، بطاقة الاشتراك المخفضة للطلبة تخص فقط الشباب المتمدرس أقل من 26 سنة وتعزل الشباب الغير المتمدرس، والشباب الذي تجاوز 26 سنة؛
- غياب التوجيه والمواكبة؛
- إقصاء شريحة طلابية واسعة من الولوج إلى المدارس العليا (بسبب معدلات الولوج بين مختلف المدارس في مدن مختلفة...)؛
- الاكتظاظ وقلة الأحياء الجامعية؛
- عدم توفر الجهة على جميع التخصصات؛
- عدم توفر المؤسسات التعليمية على الولوجيات بالنسبة للشباب في وضعيات إعاقة؛
- نقص مراكز التكوين المتخصصة.

قطاع الصحة:

- عدم تعميم التغطية الصحية على جميع الشرائح المجتمعية الشبابية (مقرونة بالسن-الدراسة)؛
- عدم توفر المستوصفات بالأحياء الشعبية على خدمات للشباب وعدم توفر المعدات الطبية اللازمة (علاج الإدمان مثلا)؛
- الفوارق الخدماتية بين القطاع العام والخاص خصوصا في التعامل مع الشباب؛
- عدم مراعاة خصوصية الشباب.

قطاع السكن:

- تفاقم أزمة السكن العشوائي؛
- التباين بين الأحياء على مستوى البنية التحتية والخدمات والمرافق المتعلقة بالشباب؛
- عدم توفير خدمات ترفيهية للشباب قريبة من الأحياء (حدائق-ملاعب...)؛
- غلاء العقار؛
- عدم ملاءمة مساحة السكن مع عدد أفراد الأسرة، خصوصا مع الخصوصية التي يحتاجها الشباب اليوم؛
- عدم توفير الولوجيات؛
- عزلة المدن الجديدة وعدم ربطها بالنقل (تامسنا مثلا)؛
- صعوبة الحصول على سكن اقتصادي وغياب قروض وتشجيعات خاصة بالشباب.

المرافق العمومية الأخرى:

- غياب المساحات الخضراء-فقط مدينة الرباط التي تحترم المعايير أما المدن الأخرى فلا؛
- قلة ملاعب القرب ودور الشباب والمسابح؛
- ضعف جودة المرافق وعدم مجانيتها.

3. توصيات ومقترحات للإدماج الاجتماعي للشباب

بعد الانتهاء من عملية التشخيص التشاركي وتحديد الإكراهات، قام المشاركون/ات بصياغة بعض المقترحات والتوصيات العملية من أجل إدماج اجتماعي للشباب بالجهة وفق مجموعة من المحاور القطاعية:

التغطية الصحية:

- تغطية صحية جهوية للشباب؛
- إحداث وحدات لتقديم خدمات صحية متنقلة بالنسبة للأحياء المعزولة؛

- إحداث خلايا للأبحاث والتوجيه الخاصة بالشباب؛
- إحداث موقع الكتروني جهوي أو تطبيق الكتروني لتوجيه صحي للشباب.

التعليم والتكوين:

- الرفع من المنح الجامعية بنسبة 5% بمساهمة من الجهة؛
- تنظيم أوراش مفتوحة للشباب على مستوى الجهة؛
- تنظيم قوافل للتوجيه؛
- إحداث مراكز للتكوين مختصة بشراكة مع القطاعات الوزارية؛
- إحداث مرصد جهوي خاص بالتعليم والتكوين المهني.

المخدرات/العنف:

- رفع عدد ملاعب القرب والمسابح ودور الشباب والقاعات الرياضية؛
- خلق برنامج للتوعية والتحسيس من مخاطر المخدرات؛
- إضافة شق دعم الجمعيات العاملة في محاربة الإدمان والعنف بالنسبة للجهة؛
- إحداث برنامج للتوجيه والتحسيس من العنف في الفضاء العام.

القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية:

- دعم المقاولات الشبابية بالجهة؛
- مساهمة سنوية لتجهيز وصيانة الفضاءات الخضراء؛
- برامج /مشاريع لتقوية قدرات الشباب بالعالم القروي بالجهة؛
- المساهمة في دعم قروض السكن الموجهة للشباب؛

الفقر والهشاشة:

- تشجيع الشباب ودعمهم لإنشاء مقاولات اجتماعية وتعاونيات عن طريق تبسيط المساطر الإدارية وتوفير الدعم المالي وكذا التكوين والمتابعة والتوجيه؛
- تخصيص منح شهرية للشباب العاطل الذي يبحث عن العمل.

الشباب وضعية الإعاقة:

- توفير منح للشباب في وضعية إعاقة؛
- وضع برنامج متكامل على مستوى الجهة مخصص للشباب في وضعية إعاقة (التعليم-السكن-الصحة)؛
- خلق تمثيليات للشباب في وضعية إعاقة في الهيئات الاستشارية لدى المجالس المنتخبة؛
- دعم المبادرات والبرامج الهادفة إلى تكوين ومواكبة الشباب في وضعية إعاقة ذهنية.

البنيات التحتية المخصصة للشباب:

- توفير دور الثقافة، ودور الشباب، والمكتبات، والمسابح، ذات جودة بكل عمالة أو إقليم؛
- دعم إنشاء المسارح بكل عمالة أو إقليم؛
- توفير خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي ومراكز الاستماع للشباب.

السكن:

- إنشاء بنيات سكنية ملائمة للشباب بأثمنة مناسبة؛
- إيجاد آلية للقروض الخاصة بالسكن من طرف الجهة؛
- دعم دمج ومشاركة الشباب في العمل الجمعوي والسياسي؛
- دعم المبادرات الجمعوية الشبابية المتخصصة في تأطير وتكوين وتحسيس ومواكبة الشباب؛
- القيام باستشارات جهوية للشباب في مجموع القضايا العمومية.

ثانيا: ورشة آليات الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة

تأطير الورشة
ذ. احمد الهيبة رضيت
إطار متخصص في الاقتصاد والتدبير

اعتمدت أشغال الورشة في منهجية عملها على تحديد وتوحيد المفاهيم بين الشباب المشاركين في الورشة، من أجل التوافق حول رؤية منسجمة وموحدة بين جميع المشاركين لخلق مناخ تفاعلي سليم ومحفز بينهم.

1. مفهوم الإدماج الاقتصادي للشباب

هي العملية التي يتم من خلالها التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، لصالح الفئات الهشة والفقيرة ومن ضمنهم الشباب، وجعلهم في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفه مثل الربح أو التراكم.

ووفق التفاعلات التي عرفتها الورشة فقد أجمع المشاركون على أن عملية الإدماج الاقتصادي للشباب ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع، وذلك من خلال تمكين الشباب الحاملين لأفكار مشاريع ويعانون من الفقر والحرمان، ومساعدتهم على الخروج من حالة الاعتماد الاقتصادي إلى حالة الاستقلال الاقتصادي المستدام، وذلك عن طريق إنماء رأس المال البشري والطبيعي، بالإضافة إلى تطوير قدرات المؤسسات العاملة في مجالات مساندة ودعم الكفاءات الشابة، بحيث تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية أكبر، وتساند الشباب على المساهمة الفعالة بتقليل نسبة الفقر على المستوى الوطني، وبذلك يتحقق النمو المندمج وهو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع وتدمجهم في الحياة الاقتصادية وأولهم الشباب، بالإضافة إلى توسيع شبكة الوظيفة العمومية

على مستوى الجهة من خلال إدماج حاملي الشهادات الجامعية في المؤسسات العمومية بالجهة.

وقد أجمع المشاركون في الورشة التفاعلية على أن عملية الإدماج الاقتصادي ترتكز في سيرورة تشكلها على خمس عناصر أساسية وهي كالتالي:

2. تحديد الإطار المفاهيمي للجهوية

تدارس المشاركون في الورشة الآليات المؤسساتية التي تتوفر عليها الجهة من الناحية القانونية والتشريعية من أجل رصد الفرص والإمكانات التي تتوفر عليها وتحديد تعريفها والتعاريف المرتبطة بها.

- **الجهة:** جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وتشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة، باعتباره تنظيما لا مركزيا يقوم على الجهوية المتقدمة، وتتبوأ الجهة تحت إشراف رئيس مجلسها مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية،

والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعة. وتناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها.

- **السياسات العمومية الجهوية:** تمارس الجهة اختصاصات ذاتية في مجال التنمية الجهوية، كما تقوم بإعداد وتتبع وتنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب.
- **التصاميم الجهوية لإعداد التراب:** كما تعرف المشاركون في الورشة على أهم الخطوط العريضة الخاصة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب والذي يهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفق رؤية استراتيجية واستشرافية، بما يسمح بتحديد توجهات واختيارات التنمية الجهوية، ولهذه الغاية:
  - يضع إطارا عاما للتنمية الجهوية المستدامة والمنسجمة بالمجالات الحضرية والقروية؛
  - يحدد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى الهيكلية على مستوى الجهة؛
  - يحدد مجالات المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تثمينها وكذا مشاريعها الهيكلية.
- **برنامج التنمية الجهوية:** يضع مجلس الجهة، تحت إشراف الرئيس خلال السنة الأولى من مدة انتداب المجلس، برنامج التنمية الجهوية ويعمل على تتبعه وتحيينه وتقييمه. ويحدد برنامج التنمية الجهوية لمدة ست سنوات الأعمال التنموية المقرر برمجتها أو إنجازها بتراب الجهة، اعتبارا لنوعيتها وتوطينها وكلفتها، لتحقيق تنمية مستدامة ووفق منهج تشاركي وبتنسيق مع والي الجهة بصفته مكلفا بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية.

ويجب أن يتضمن برنامج التنمية الجهوية تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجهة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى وأن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

3. تحليل السياسات العمومية الترابية وتقييم فعاليتها في إدماج الشباب اقتصاديا

يهدف هذا المحور إلى تشخيص آليات وفرص الإدماج الاقتصادي للشباب، وذلك من خلال إشراك كافة المشاركين والمشاركات اعتمادا على تحليل الشق الاقتصادي لبرنامج التنمية الجهوية لجهة الرباط سلا القنيطرة.

ولهذا فقد تم إنجاز هذا التشخيص من خلال الارتكاز على 4 نقط، والتي تم الاعتماد عليها كمدخل لآليات وفرص الإدماج الاقتصادي للشباب بالجهة، وذلك لتحديد نقط القوة والضعف:

- الارتقاء بالتربية التكوين؛
- تطوير قابلية تشغيل الشباب؛
- التأهيل الوظيفي للشباب؛
- تشجيع المبادرات الفردية للتشغيل الذاتي.

وخلصت عملية التشخيص التشاركي للمحور الاقتصادي لبرنامج التنمية الجهوية إلى:

نقط القوة (+) ☺	نقط الضعف (-) ☹
• وضعية اقتصادية ومالية جيدة بالنسبة لجهة الرباط سلا القنيطرة؛ • اهتمام جيد بمنظومة التكوين المهني والتكوين المستمر؛ • التنصيص على تشجيع المبادرات الفردية للتشغيل الذاتي؛	• رصد ميزانيات متعددة لمشاريع تتشابه من ناحية الأهداف خصوصا في مجال التكوين المهني؛ • عدم ترتيب الأولويات في وضع المشاريع؛ • غياب محور خاص بالشباب أو على الأقل التنصيص عليه في جميع الأوراش كمحور أساسي؛ • ضعف الميزانية المرصودة لتشجيع التشغيل الذاتي للشباب والتأهيل الوظيفي؛ • غياب الاهتمام بالشباب الغير ممدرس والغير حاصل على ديبلومات خصوصا بالعالم القروي؛ • غياب دراسات ومؤشرات لقياس مدى نجاعة المشاريع المبرمجة وتسهيلها لإدماج حقيقي للشباب.

4. توصيات ومقترحات للإدماج الاقتصادي للشباب

بعد الانتهاء من عملية التشخيص التشاركي، تم المرور الى مرحلة صياغة المقترحات والتوصيات العملية من أجل إدماج اقتصادي حقيقي وفعال للشباب بالجهة:

- تحيين برنامج التنمية الجهوية والأخذ بعين الاعتبار إدماج الشباب كمحور أساسي في جميع الأوراش؛

- الإشراك الفعلي للشباب في إعداد وإنجاز وتقييم المشاريع الجهوية؛
- تفعيل هيئة الشباب التشاورية بالجهة؛
- مراعاة الاستدامة والتطور التكنولوجي في إعداد وتنفيذ المشاريع الجهوية؛
- الاهتمام أكثر بالمداخل الأساسية التالية للإدماج الاقتصادي للشباب من خلال برمجة مشاريع مندمجة وفعالة:
  - التربية والتكوين؛
  - قابلية تشغيل الشباب: التكوين المستمر، تقوية القدرات، التدريب التطبيقي؛
  - التأهيل الوظيفي للشباب بالقطاعيين الخاص والعام؛
  - تشجيع المبادرات الفردية للتشغيل الذاتي: من خلال الدعم المالي الأولي والدعم التقني والمواكبة؛
  - إحداث مؤشر اقتصادي جهوي للإدماج الاقتصادي للشباب (Coût d'investissement PDR/Postes d'emploi créés)
  - تخصيص كوطا لتمثيلية الشباب في المجالس الجهوية؛
  - إنجاز منصة رقمية Plate-forme على المستوى الجهوي لتقديم ورصد فرص الإدماج الاقتصادي للشباب.

ثانيا: ورشة آليات الإدماج الثقافي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة

تأطير الورشة
ذ. عبد الرحيم الهاني
إطار متخصص في التنشيط السوسيوثقافي

اعتمدت أشغال الورشة في منهجية عملها على تحديد وتوحيد المفاهيم بين الشباب المشاركين في الورشة، من أجل التوافق حول رؤية منسجمة وموحدة بين جميع المشاركين لخلق مناخ تفاعلي سليم ومحفز بينهم.

1. مفهوم الإدماج الثقافي

- **الإدماج:** يستعمل مصطلح الإدماج في المقاربات الخاصة بالسياسات العمومية كآلية لمحاربة الإقصاء والتهميش للتقليص من اتساع دوائر الهشاشة في كل أبعادها، بالإضافة إلى تعبيره عن مجموع الإجراءات والسياسات التداخلية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة والسلطات العمومية، لضمان مشاركة الشباب في الحياة العامة وانخراطهم الفعال في الشأن العام مهما اختلفت وتنوعت انتماءاتهم الجغرافية وأوساطهم الاجتماعية ونوعهم الاجتماعي...
- **الثقافة:** هي مجموع المعارف العلمية والتقنية والأراء الفلسفية والفقهية والسياسية والفنية وأشكال الاعتقاد والتدين ومجموع التمثلات التي يشكلها العقل الجمعي لمجتمع معين على نفسه مهما اختلفت قنوات تصريفها والتي تحصر نفسها في ثلاثة مسارات: الثقافة العالمة أو المكتوبة، ثم الثقافة الشفهية الدارجة والمتجايلة وأخيرا الثقافة الوسائطية والتي عرفت تطورا كبيرا ومتسارعا مع التطور التكنولوجي لأجيال الألفية الثالثة.

وعليه فإن عملية الإدماج الثقافي ترتكز في سيرورة تشكلها على ستة عناصر أساسية وهي كالتالي:

2. المداخل القانونية لإدماج الشباب في الثقافة

عمل المشاركون في الورشة رفقة المنشط على جرد ومناقشة أهم المستندات المعيارية والمداخل القانونية والدستورية لتفعيل إدماج الشباب وتشجيع مشاركتهم في الحقل الثقافي وهي كالتالي:

نصـــت المـادة 15 من العهـد الـدولي الخـاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية على:

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

(أ) أن يشارك في الحياة الثقافية؛

(ب)أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته؛

(ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

2. تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.
3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.
4. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة.

وقد نص الدستور المغربي كذلك في محتواه على مجموعة من الفصول التي تأسس لمسألة الإدماج الثقافي، واعتبار المسألة الثقافية ذات ألوية ويجب العناية اللازمة بها.

الفصل 5 من الدستور: "...يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره".

يعتبر المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية آلية لحماية والنهوض بالتعددية اللغوية والثقافية التي يتسم بها المجتمع المغربي، ويتوخى من إحداثه المساهمة في تحقيق مشروع مجتمعي

متكامل، يرتكز في شقه الثقافي على تجانس مكوناته واستثمار تنوعه وغناه، وكذا إيجاد حلول للتحديات الثقافية المرتبطة بالألفية الثالثة وما عرفته من تحولات اقتصادية واجتماعية، وتأثيرات العولمة الاقتصادية على الممارسات الثقافية لدى المواطنين، وتحسين جودة ومردودية منظومة اللغات والثقافة استجابة لانتظارات الأوساط الثقافية والفنية، إلا أنه لم يتم تفعليه إلى حدود الساعة.

- **الفصل 26 من الدستور**: " تُدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة."
- **الفصل 33 من الدستور**: على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:
  - توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛
  - مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛
  - تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات؛
  - يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

كما تم استحضار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات والعمالات والأقاليم والجهات في المناقشة داخل الورشة من أجل إغناء النقاش حول هذه المسألة:

القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات: المادة 117

القانون التنظيمي رقم 112.14يتعلق بالعمالات والأقاليم: المادة 111

القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات: المادتين 119 و120

3. تحديد إكراهات الإدماج الثقافي للشباب بجهة الرباط سلا القنيطرة

يهدف هذا المحور إلى تشخيص آليات وفرص الإدماج الثقافي للشباب، وذلك من خلال إشراك كافة المشاركين والمشاركات اعتمادا على تحديد الإكراهات التي تعيق الإدماج الثقافي للشباب بجهة الرباط – سلا – القنيطرة، كما رصدها المشاركون داخل الورشة وتلخيصها في النقط التالية:

- غياب عدالة مجالية في توزيع البنيات التحتية الثقافية بالجهة؛
- ضعف تكوين وتأطير الأطر العاملة بالمراكز الثقافية والسوسيو-تربوية؛
- الهشاشة السوسيو-اقتصادية للشباب؛
- البيروقراطية وتعقيد المساطر الإدارية للولوج للمرافق الثقافية والفنية؛
- ضعف الميزانية المالية الموجهة لدعم المشاريع والبرامج والجمعيات الثقافية؛
- غياب مواكبة ومتابعة وتقييم المشاريع والبرامج الممولة؛
- ضعف التجهيزات اللوجستيكية بالمؤسسات الحاضنة لأنشطة الشباب؛
- انتشار المنطق التجاري في تسويق المادة الثقافية.

4. توصيات ومقترحات الإدماج الثقافي للشباب

بعد الانتهاء من عملية التشخيص التشاركي، قام المشاركات والمشاركون بصياغة مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية من أجل إدماج ثقافي حقيقي وفعال للشباب بالجهة كالتالي:

- تحقيق عدالة مجالية في توزيع البنيات التحتية الثقافية بالجهة؛
- تعزيز قدرات الأطر العاملة بمختلف المراكز الثقافية (التكوين والتكوين المستمر)؛
- محاربة الهشاشة السوسيو-اقتصادية للشباب؛
- خلق مرصد جهوي لدعم ومواكبة المبادرات الثقافية لشباب الجهة؛
- الرفع من الميزانية المالية المخصصة للعمل الثقافي بالمجالس المنتخبة؛
- تتبع ورصد البرامج والمشاريع من طرف المؤسسات العمومية (الحكامة)؛
- اعتماد مقاربة تشاركية في تدبير السياسات الثقافية المحلية بالجهة؛
- التزام المجالس المنتخبة والسلطات المحلية والمصالح الخارجية بخلق مبادرات ثقافية بشكل دوري تراعي التنوع الثقافي للجهة.

اليوم الدراسي الجهوي

السيدة نادية التهامي
نائبة رئيس
جهة الرباط سلا القنيطرة

المحور الأول
دور الجهة في التعبئة لقضايا الشباب

تقوم كل جهة بإنجاز مجموعة من المشاريع تختلف عن باقي الجهات، وتجدر الإشارة إلى أن الجهوية هي ورش استراتيجي وديمقراطي، وتعتبر خارطة طريق للديمقراطية المحلية ولسياسة القرب، وكذلك لخلق تضامن مجالي بالنسبة لمكونات الجهة. ومن جهة أخرى فإن أي مقاربة تنموية للجهة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات، وهذا الأمر يرتبط أساسا بقضايا الشباب وقضايا عموم المواطنات والمواطنين المنتمين لتراب الجهة، وبالتالي فالركيزة الأولى للتنمية هي وجود موارد طبيعية وبشرية من أجل تطوير اقتصاد الجهة وخلق فرص الشغل، ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها جهة الرباط سلا القنيطرة، والتي تساعد على خلق تنمية حقيقية بالجهة، وعليه فإن التعامل مع هذه المسألة يقتضي استحضار مقاربة سوسيومجالية، وذلك من أجل تجاوز التفاوتات الاجتماعية التي تعرفها الجهة، حيث يتركز السكن والأنشطة الاقتصادية في الساحل، أما المناطق الأخرى فهي تعاني التهميش، وكذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مسألة إعداد التراب وعملية تنظيم المجال، وعليه فهذه هي المقاربات الأساسية التي تم اعتمادها لإعداد برنامج التنمية الجهوية.

بالنسبة للقانون التنظيمي للجهوية فقد أعطى للجهة ثلاثة اختصاصات:

- **الاختصاصات الذاتية:** وهذه اختصاصات ترتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل، والتكوين المهني، والبيئة، والتعاون الدولي. ويمكن أن نعتبر بأن هذه هي الاختصاصات الأساسية للجهة؛
- **الاختصاصات المنقولة:** ترتكز على الصحة، والتعليم وغيرها من الاختصاصات؛

- **الاختصاصات المشتركة:** وهي الاختصاصات التي تتشاركها الجهة مع باقي القطاعات الحكومية، أو القطاع الخاص، أو الشركاء الدوليين؛

كما ركز القانون التنظيمي للجهوية على مشاركة الشباب والجمعيات، وأعطى حق تقديم الملتمسات والعرائض، وينص كذلك على ضرورة إعداد برنامج التنمية الجهوية، وذلك بناء على مميزات كل جهة، فلكل جهة خصائص ومميزات خاصة بها، وبالتالي بناء على هذه الخصوصيات يجب أن يكون هدف هذا البرنامج تجاوز الفوارق المجالية والاجتماعية. لقد قام مجلس الجهة بإعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة الرباط سلا القنيطرة بناء على تشخيص قام به مكتب دراسات، من أجل تحديد الحاجيات الأساسية لكل منطقة، وذلك بالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول: المحور المجالي**

ويهدف هذا المحور إلى بناء تنمية مستدامة ومتوازنة ومتناسقة بكافة أنحاء الجهة، وذلك من خلال ورش إعادة بناء التوازنات البيئية الكبرى، عبر حماية وتطوير البيئة وتحسين الخدمات الأساسية، تطوير أدوات المعرفة والتنسيق، وورش مواكبة تحول العالم القروي عبر تأهيل المناطق القروية، وورش تجهيز وربط مختلف المكونات الترابية بالجهة عبر تعزيز البنية التحتية للنقل والتنقل.

- **المحور الثاني: المحور الاجتماعي**

ويهدف هذا المحور إلى تمكين الجميع من فرص متساوية للنجاح وتحقيق حياة أفضل، من خلال ورش مواكبة تعزيز وتحسين الكفاءات، وذلك عبر تعزيز التعليم بالمناطق القروية وشبه الحضرية والمحرومة، وتكوين المنتخبين الترابيين، ومحاربة الهشاشة، وورش ثاني يعمل على توفير إطار عيش ذي جودة، يقوم على تأهيل المناطق القروية، والتأهيل الحضري، وتطوير

العرض الصحي، وورش ثالث يقوم على النهوض بالثقافة والرياضة، من خلال تطوير الهندسة الترابية في التنشيط الثقافي، والنهوض بالثقافة والتراث، وتطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية.

- **المحور الثالث: المحور الاقتصادي**

يهدف هذا المحور إلى تحرير الطاقات والقدرات للنهوض بالاقتصاد، من خلال ورش دعم الابتكار والقطاعات الاقتصادية وذلك عبر خلق منظومة جهوية للتشغيل والتكوين المهني، وتنشيط وتعزيز القطاعات الاقتصادية، ودعم المبادرات والمشاريع المبتكرة، وبحث علمي موجه للأولويات الجهوية. أما الورش الثاني فهو يرتكز على تعزيز الجاذبية الاقتصادية من خلال المساهمة في توفير وتهيئة الوعاء العقاري للأنشطة الاقتصادية، والتسويق الترابي، ويركز الورش الأخير على تعزيز التنمية المقاولاتية بجميع أشكالها عبر النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم النسيج المقاولاتي، والعمل على تحديث الإدارة.

ويتقاطع عمل الجهة كذلك مع برنامجين أساسيين: برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية، وبرنامج تقليص الهشاشة. كما قامت الجهة بدعم شراكة استراتيجية مع القطب الجامعي بالجهة والذي يتكون من جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة بن طفيل بالقنيطرة، والجامعة الدولية بالرباط، وذلك من أجل تطوير البحث العلمي التطبيقي، والذي قد يفيد الجهة في المستقبل. كما تقوم الجهة كذلك بدعم قطاع المؤسسات التعليمية من أجل تجاوز الهدر المدرسي خصوصا في صفوف التلميذات، وكذلك بناء مجموعة من المراكز الثقافية من أجل تحقيق اندماج ثقافي للشباب، ودعم الجمعيات الرياضية. كل هذه البرامج تهدف إلى تحقيق اندماج اجتماعي ومجالي لمكونات الجهة من أجل تحقيق حياة أفضل لعموم السكان، والشباب على وجه الخصوص.

المحور الثاني
قراءة في الخطط والبرامج الحكومية الموجهة للشباب

ذ. العربي القصاوي
باحث متخصص في السياسات العمومية

عندما نتكلم عن السياسات العمومية الموجهة للشباب فهذا موضوع كبير ومركب لا يمكن أن نتناوله بشكل شامل، لذلك سنركز على مسألتين أساسيتين: الاستراتيجية الوطنية للرياضة رؤية 2020، ثم قراءة في الاستراتيجية المندمجة للشباب.

يلاحظ بأنه غالبا ما يتم فصل قضية الرياضة عن قضايا الشباب، وهذا الأمر خطأ فادح، فالسياسة الرياضية الموجهة للشباب تعتبر من بين القضايا الأساسية، وذلك باعتبار الرياضة حق وخدمة عمومية، وهو مطلب مجتمعي وشبابي، وأيضا لأن الرياضة هي رافعة للتنمية البشرية، وتنمية الذات والقدرات، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذن فمن هذا المنطلق كانت سنة 2008 نقطة تحول بعد مجموعة من الانتكاسات التي عرفتها الرياضة الوطنية، حيث تم تحديد رؤية 2020 بناء على المناظرة الوطنية التي تم تنظيمها، والتي زكتها الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة وللفاعلين الرياضيين الحكوميين وغير الحكوميين، وقد كانت رسالة صريحة شخصت الوضع الكارثي للرياضة، ووجب التدخل ووضع خطة من أجل النهوض بالرياضة. وبمشاركة جميع الفاعلين الوطنيين والمحليين والمدنيين تم تنظيم مجموعة من الورشات والندوات للتفكير وإعداد بحوث توجت بالمناظرة الوطنية للرياضة سنة 2010 بمدينة صخيرات، هذه المناظرة أنتجت خمسة دعامات، بناء على التشخيص حول الممارسة وضعف آليات الحكامة، وضعف الموارد، وضعف خطط وبرامج التدخل، وهذا الأمر ساعد في إنتاج الاستراتيجية الوطنية للرياضة رؤية 2020. وبالنسبة لهذه الرؤية ارتكزت على مسألة أساسية وهي مصالحة المجتمع مع الرياضة، لكي يتعرف الناس على الرياضة وتصبح نشاطا يوميا

للمواطن المغربي، وذلك بهدف ترسيخ قيم الرياضة لأنها حاملة لمجموعة من القيم الإنسانية والتنموية والثقافية. إذن فالاستراتيجية الوطنية للرياضة تتضمن مجموعة من المحاور نوجزها كالتالي:

- تنمية الرياضة والممارسة الرياضية؛
- تحديث نظام الحكامة الرياضية؛
- مراجعة نظام التكوين؛
- تنويع ودعم التمويل الرياضي؛
- جعل الجهة محركا للرياضة الوطنية؛

كانت هذه محاور التدخل الأساسية للاستراتيجية الوطنية للرياضة، والتي تفرعت عنها خمسة دعامات وثلاثين محورا استراتيجيا، وكل محور تتمخض عنه خطة عمل مندمجة، وهذه هي مخرجات المناظرة الوطنية للرياضة التي ساهم فيها مختلف الفاعلين وفق مقاربة تشاركية. وقد نتج عن هذه الاستراتيجية حصيلة مهمة ساهمت في تطوير البنية التحتية الرياضية من ملاعب ومسابح وقاعات متعددة الاختصاصات ومراكز سوسيورياضية للقرب، ولتلخيص هذه النتائج يمكن القول بأن هناك تقدم مهم للتجهيزات والبنيات الرياضية وتوزيعها على المستوى الوطني. وفيما يخص الحكامة الرياضية تم تغيير القانون الخاص بالتربية البدنية والرياضة، واعتماد عقد أهداف بين الجامعات الرياضية ووزارة الشباب والرياضة، كما تم إعطاء أولوية لملاعب القرب.

أما بالنسبة للخطة الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، فقد جاءت كنتيجة للحراك الذي عرفه المغرب سنة 2011 مع حركة 20 فبراير، حيث نتج عنها دينامية اجتماعية مهمة للحركة الشبابية، وكانت هناك مجموعة من القضايا ذات الأولوية لهذه الاستراتيجية، والتي ركزت على زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وإنعاش تشغيلهم، والرفع من جودة ولوجهم للخدمات الاجتماعية قصد تقليص الفوارق المجالية مع ضرورة تعزيز المشاركة

النشـــيطـة في الحياة الاجتماعية وأخذ القرار، وتعزيز أكثر لاحترام حقوق الإنســـان، وتقوية الدعائم التواصـلية المؤسـساتية والإعلامية، والتقييم والحكامة، هذه الاستراتيجية تتوفر على 62 إجراء أولي في أفق 2020 و75 إجراء تكميلي في أفق 2030. وبـالتـالي فـإن الســياســـات العموميـة الموجهـة للشـــباب ينقصـــها الرؤية المندمجة، حيث يلاحظ غياب رؤية مندمجة لقضايا الشباب وتظافر جهود العمل ما بين جميع الفاعلين المتدخلين في المجال، وأيضا نسجل ضـعف الموارد المالية والبشـرية واللوجيسـتيكية بالنظر لحجم وانتظارات الشـباب، كما أن منطق التدخل يفتقر لمنهجية تعتمد التعبئة من أجل ولوج الشـباب للخدمات الأسـاسـية، وعليـه فـإن الشـــباب يجب أن يكونوا مبادرين ومحرك للســـياســـات العمومية، حيث إن الانتظارية تؤثر سـلبا على هذه العملية، فالشـباب يمكنه أن ينتج سـياسـة تساهم في تطوير قطاعات أخرى وليس فقط قطاع الشـباب، وبالتالي فالإشـكالية مرتبطة أسـاسـا بضعف نظام الحكامة.

المحور الثالث
الإعلام كآلية للتعبئة المجتمعية لأجل قضايا الشباب

ذة. خديجة براضي
أستاذة باحثة في سوسيولوجيا الإعلام

يعتبر موضوع الإعلام ذو راهنية وأهمية كبيرة، فالمجتمع المغربي اليوم يعيش مجموعة من التحولات العميقة ويعتبر الشباب محرك رئيسي لهذه التحولات، الشيء الذي يفرض على الدولة بمختلف مؤسساتها العناية بهذه الفئة والنهوض بوضعيتها سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، غير أن المؤسسة الإعلامية مقارنة بالمؤسسات الأخرى تتميز بأنها قادرة على التأثير على الأجندات العمومية فيما يخص قضايا الشباب، فالإعلام له دور مهم من خلال البرامج والأخبار التي يبث، ومن خلال خلق مجال للحوار والنقاش خصوصا مع التطور الذي تعرفه وسائل الاتصال، حيث يتميز بمرونة التعاطي مع القضايا المجتمعية في مراحلها المبكرة.

كما أن هناك مسألة مهمة يجب الإشارة إليها وهي أن الإعلام له دور مهم ويساهم في خلق مجال للتعاطي مع قضايا الشباب، وله دور ثقافي، حيث إنه يعطي معنى للأشياء أو القضايا، وينتج تصورا موحدا حول الواقع، وهذا التصور أو الفكر الأحادي من شأنه أن يخدم هذه الفئة، ومن شأنه أيضا ألا يخدمها. إذن فالسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو: هل الإعلام المغربي يساهم في التعبئة لقضايا الشباب؟ وهل الإعلام يعكس الهموم والقضايا الأساسية التي تهم الشباب؟ وهل يمكن أن يصبح الإعلام المغربي آلية للتعبئة لقضايا الشباب؟

إن مسألة التعبئة تتطلب الاستمرارية والإعلام المغربي يخضع لسياسة معينة ولدفتر تحملات ولبرمجة معينة، وهذه البرمجة لا تخول له التعبئة حول قضايا معينة، فعملية التعبئة

تقتضي بالضرورة الاستمرارية والمتابعة. وعليه فإن فهم هذه الإشكالية يتطلب تحديد العلاقة بين الشباب والإعلام، حيث يمكننا القول هنا بأنها علاقة ملتبسة يشوبها قصور من طرف وسائل الإعلام، وهذا ينتج أزمة ثقة بين الشباب ووسائل الإعلام، لأن الإعلام التقليدي بشقيه المكتوب والسمعي البصري لطالما اعتبر الشباب كفئة موحدة ومتجانسة، في حين أن التغيرات التي يشهدها المجتمع المغربي تكشف لنا بأن الشباب ليسوا فئة موحدة أو متجانسة؛ وإنما هم فئات تختلف قضاياهم وحاجياتهم، فالإعلام التقليدي في المغرب ظل يعكس الوضع الهامشي للشباب باعتباره مستهلكا وليس فاعلا ومشاركا. وبذلك ظل الشباب في الهامش إلى غاية ظهور الإعلام المجتمعي الذي ساهم في إبراز قضية الشباب، ويمكن حصر هذه الفترة زمنيا مع بداية 2011 في فترة الاحتجاجات التي عرفتها مجموعة من الدول العربية ومن بينها المغرب، حيث أعاد هذا النوع من الإعلام تشكيل المجال العمومي وأصبح مجالا لنقاش القضايا التي تخص الشباب، وقد أبان عن نضج هذه الفئة في مناقشة القضايا المجتمعية، أما الإعلام العمومي فقد تعامل بسطحية مع هذه الاحتجاجات ومع القضايا التي تهم الشباب.

إذن يمكننا القول بأن الإعلام المجتمعي يعتبر آلية فعالة للتعبئة للقضايا التي تهم الشباب، حيث أصبح المواطن ينتج الرسالة الإعلامية، وهذا التصور يتجاوز التصورات الخاصة بالإعلام التقليدي، فالإعلام المجتمعي ساهم في خلق مجال للنقاش والتبادل، كما ساهم في توصيل رأي الشباب وتعبئتهم عبر مجموعة من الآليات، التي مكنتهم من التواصل وتبادل الآراء والمواقف حول مختلف القضايا وتجاوز البعد المكاني بينهم. كما يمكننا أن نشير إلى أن هذا الإعلام ساهم في نشر الخبر والمعلومة حين حدوثها، وكان ذلك مسألة إيجابية في الاحتجاجات التي عرفها المغرب، إذن فالإعلام المجتمعي أحدث ثورة على الطريقة التقليدية للإعلام الجماهيري، وبذلك أبرز عدم نجاعة الإعلام التقليدي في تناول القضايا المجتمعية ذات الراهنية. فكيف يمكن للإعلام المغربي أن يعبئ لقضايا الشباب؟

إن التعبئة لقضايا الشباب تقتضي وجود سياسة إعلامية قادرة على استقطاب الشباب؛ أي ضرورة وجود استراتيجية إعلامية تتسم بالانسجام والتنسيق واعتماد أسس ديمقراطية

تسعى للحوار والتشاور والتنوع، وضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني، وإعداد مخطط يقوم على مقاربة منسجمة متعددة القطاعات ومتناسقة وتدعم أطر ديمقراطية للتشاور باعتبار الشباب فاعلين أساسيين، والتعامل مع قضاياهم بشكل شمولي وجدي، العمل على بث وعي إعلامي يقتضي التدخل والتفاعل مع البيئة المحيطة بالشباب، وتوفير عناصر الفهم والتحليل من طرف وسائل الإعلام، وتمكين الشباب من إبداء الرأي والتقييم عبر استقبالهم في البرامج الإعلامية، مع ضرورة إنتاج برامج تستهدف الاهتمامات الثقافية للشباب، والعمل على تكوين الصحفيين حيث إن الكثير من الصحفيين غير قادرين على إنتاج مقالات تتعامل بجدية مع قضايا الشباب، مع ضرورة الاعتراف بدور الشباب، وترسيخ الثقة بينهم وبين مختلف مكونات المجتمع.

المحور الرابع
تجارب منظمات المجتمع المدني فيما يخص قضايا الشباب

ذ. يوسف لعرج
المدرسة المواطنة للدراسات السياسية

أولا: تقديم برامج التكوين وإدماج الشباب في الممارسة المواطنة

تجدر الإشارة أولا إلى أن شبكة المدارس المواطنة عبر العالم والتي يشرف عليها مجلس أوربا ظهرت بعد سقوط جدار برلين، وذلك من خلال الديناميات الشبابية الأوروبية، من أجل مواكبة وتكوين القيادات الشبابية والحزبية لتسيير القطاعات الحكومية. وبالنسبة للمنطقة المغاربية فقد ساهمت الثورة التونسية في إعادة تموقع الشباب، كما ساهمت حركة 20 فبراير في المغرب والتحولات التي أحدثتها بتأسيس مدرسة مواطنة في المغرب وتونس، فالشباب عبر عن مطالب مهمة في هذه المرحلة وتموقع بشكل كبير في الحياة السياسية بالمغرب، حيث تم إعداد مجموعة من البرامج الحكومية لمواكبتهم في هذه المرحلة، لكن رغم ذلك نلاحظ بأنه لم يتم تحريك الكثير من الأشياء منذ 2011 فيما يخص قضايا الشباب، فالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي لم يتم تفعيله، كما أن هناك تهميش اقتصادي كبير لهذه الفئة فجميع المؤشرات تشير إلى ذلك، وبالتالي هذا الأمر جد مقلق حيث إن الشباب يمكن أن يكون فاعلا أساسيا في المؤسسات، غير أن الواقع لا يسمح لهم بالمشاركة، وهذا يحول دون إعادة تموقعهم في الحياة السياسية في المغرب. كما يلاحظ بأن هناك تراجع مستوى العمل الجمعوي حيث كان سابقا فضاء رحبا يسمح للشباب بالمشاركة، أما اليوم لم يعد كذلك وحلت محله مواقع التواصل الاجتماعي كمجال للتعبير وإعادة التنظيم، والعمل على إعطاء امتداد في الواقع الاجتماعي من خلال مجموعة من المبادرات.

المدرسة المواطنة جاءت للعمل من أجل مواكبة هذا التحرك وتكوين قيادات شبابية، لكي تخلق قادة لديهم القدرة على التفاعل الإيجابي مع القضايا الاجتماعية المحلية والوطنية، فالمحدد الأول في عمل المدرسة المواطنة لدراسة السياسات يتمثل في النسق المواطناتي للمدرسة لكونها مدرسة بدون جدران؛ وذلك من خلال انفتاحها على جميع المستويات الاجتماعية والمجالية. كما تقوم بالعمل على جميع القضايا والمجالات الاجتماعية المهمشة، مع ضرورة مراعاة التموقع المجالي فيما يخص دينامية التكوين ودعم القدرات والمهارات، وكذلك بالانفتاح على قضايا متعددة كالمساواة بين الجنسين، التعدد الثقافي والجمعوي والجغرافي، إذن هذه هي الصيغة البيداغوجية التي تشتغل من خلالها المدرسة المواطنة بالارتكاز على الديمقراطية وحقوق الإنسان كمحددات أساسية للاشتغال.

تعمل المدرسة المواطنة على تعزيز الديمقراطية في المغرب من خلال المبادرات المدنية والسياسية، وربط النقاش بالموقع الجغرافي للمغرب حيث ينتمي لدول الجنوب مما يقتضي استحضار البعد الإفريقي، وعلى أساس ذلك تم تأسيس مدرسة لدراسة السياسات في افريقيا الغربية تضم ثمان دول، وكان الهدف هو ربط الإشكالات والأسئلة مع بعضها البعض والأخذ بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجي للمغرب. كما يتم الاشتغال مع المدارس المواطنة في أوربا والمنطقة المغاربية، وتقوم المدرسة المواطنة بتنظيم العديد من المبادرات السنوية التي تجمع الشباب من المغرب وتونس، حيث تعتبر إشكالية العمل الحزبي والتنمية القضايا الأساسية لهذه المبادرات، مع استحضار المواقف والمشترك الإنساني وخلق التعاون بين جميع الأطراف.

إن الهدف من عمل المدرسة المواطنة لدراسة السياسات هو تمكين الشباب من آليات النقاش حول الديمقراطية والمشاركة والمواطنة، مع ضرورة إعطاء الشباب الإمكانيات ليقوم بمبادرات تستحضر التنوع والاختلاف، وعلى هذا الأساس يعتبر الملتقى الدولي الذي يتم تنظيمه في البرلمان الأوربي لفائدة الشباب المستفيدين من ديناميات المدرسة المواطنة عبر العالم، فرصة للتموقع دوليا واكتشاف تجارب الفعل الشبابي في دول أخرى، والتعبير عن تجاربهم والقضايا التي تهم الساكنة بشكل مباشر.

ذة. جهاد بلغزال
الوسيط من أجل الديمقراطية
وحقوق الإنسان

ثانيا: تقديم مضمون تقرير تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب

بدأ الاشتغال على تقرير الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب سنة 2009 وتم إصداره سنة 2010، وفي هذا المحور سيتم تقديم سياق هذا التقرير وخلاصاته ومدى تأثيره على عمل الوسيط وكذلك تأثيره في مجال تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب. يشتغل الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان على محور أساسي خاص بتقييم وتتبع وبرمجة السياسات العمومية، وهنا يتم العمل بالأساس على السياسات القطاعية، والمقاربة التي تم اعتمادها هي الاشتغال من زاوية مدنية، حيث انطلق هذا العمل منذ سنة 2007، واعتمدت هذه العملية على بعدين أساسين: **الأول** هو تقييم السياسات القطاعية، **والثاني** هو تأهيل مجموعة من الشباب الذين يشتغلون في المجموعات البحثية، فالشباب الباحثين من مختلف التخصصات العلمية هم من كانوا يقومون بالإشراف على هذا العمل، ومن هنا انطلقت فكرة تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب.

والسؤال الأساسي الذي تمحور حوله العمل في هذا التقرير هو: هل يمكن أن نتحدث عن سياسة عامة خاصة بالشباب؟ وهل هناك رؤية استراتيجية، وأهداف استراتيجية تتجاوز الزمن الانتخابي ولا ترتبط فقط بحكومة معينة، وإنما تقدم رؤية الحكومة بخصوص السياسات العمومية المرتبطة بالشباب؟

إذن فالتقرير انطلق من هذا التساؤل الجوهري، وعليه بما أنه لا يمكن من خلال الإمكانات التي تتوفر عليها الجمعية مقاربة جميع القطاعات، فقد تم التركيز بالأساس في عملية التقييم على خمسة قطاعات ذات أولوية وهي:

- الشباب في اهتمامات وزارة الشباب والرياضة؛
- الشباب في اهتمامات قطاع التعليم؛
- الشباب في اهتمامات قطاع الصحة؛
- الشباب في اهتمامات وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية؛
- الشباب في اهتمامات قطاع التشغيل والتكوين المهني.

وعليه هذه القطاعات هي العينة التي تم التركيز عليها من أجل تحديد مدى وجود سياسة عمومية خاصة بالشباب، ومن حيث المقاربة لا يمكننا أن نتكلم عن كل قطاع على حدى، ولكن سنركز على المقاربة التي اشتغل بها فريق العمل والتي تتكون من مستويين:

- **المستوى الأول:** تجميع الأدبيات والمرجعيات الدولية الخاصة بالشباب، وذلك من خلال التركيز على المواثيق والمؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة، وعلى المستوى الوطني كذلك تم تجميع مجموعة من المعطيات من خلال الخطب الملكية والبرامج والتصاريح الحكومية، وعليه فقد قام فريق البحث بمسح وتتبع المرجعيات والدراسات الدولية والوطنية، وتم تضمينها في عنوان الشباب والسياسات العمومية بين المرجعيات الدولية والوطنية، حيث تم جرد واستقراء هذه المرجعيات.
- **المستوى الثاني:** تحديد كيفية تعاطي كل قطاع مع الشباب على مستوى البرامج والميزانيات، والإجراءات والمخططات الخاصة بالسياسات الموجهة للشباب.

وبالتالي خلصت عملية التحليل إلى مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات انطلاقا من تلك البرامج، حيث تبين بأنه منذ استقلال المغرب هناك قطاع خاص بالشباب والذي تمثله

وزارة الشباب والرياضة، ولكن رغم ذلك لا توجد سياسة عامة خاصة بالشباب؛ أي هناك مجموعة من البرامج والأنشطة الخاصة بالشباب لكن لا توجد التقائية بين عمل القطاعات المرتبطة بالشباب هذا بالنسبة **للخلاصة الأولى**، أما **الخلاصة الثانية** فهي تبرز بأن هذه البرامج التي تم إنتاجها هي موجهة للشباب كفئة مستهدفة وليس كفاعل، وقد تمخض عن هذه الخلاصات مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة وجود آلية للتفكير الاستراتيجي والتشاور مع الشباب؛
- ضرورة وجود رؤية مندمجة والتقائية وعرضانية للبرامج التي تنتجها مختلف القطاعات؛
- ضرورة اعتماد مبدأ التشاور ومشاركة الشباب في إعداد هاته السياسات؛

وعليه تم إصدار هذا التقرير سنة 2010 حيث تزامن ذلك مع مرحلة إعداد وزارة الشباب والرياضة للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وتم إعدادها من خلال مجموعة من المشاورات إلى غاية 2015، ويمكن أن نعتبرها مكسب للشباب، غير أنها ظلت مجرد وثيقة ولم يتم رصد الموارد المالية لتنفيذها ولم تتوفر على مخطط عمل تنفيذي. ويمكننا القول بأنه منذ سنة 2009 ظلت هذه التوصيات التي تم انتاجها في هذا التقرير ذات راهنية، وعلى هذا الأساس فإنه من الضروري انسجام السياسات العمومية مع المواثيق الدولية، والعمل على تفعيل هاته السياسات بعيدا عن التأخير الذي يطال مختلف البرامج والاستراتيجيات الوطنية. وبالتالي ومن خلال المنطلق الذي تم اعتماده لصياغة هذا التقرير فالاستنتاج الأساسي هو عدم وجود سياسة عمومية ذات صلة بالشباب إلى غاية اليوم.

وقد كان لهذا التقرير انعكاس على عمل الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وشكل نقطة استباقية ساعدت في العمل على قضايا الشباب، وقد مكن من إعداد توصية أساسية تم اعتمادها في الجمع العام الثاني من أجل استثمار هذا المنجز في تعزيز قدرات الشباب، وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج شباب من أجل الديمقراطية، حيث تم استثمار تجربة الوسيط في تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب ونقلها للشباب من مختلف جهات

المغرب، وكذلك يشتغل الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان على دمقرطة الإعلام من أجل أن يكون حاملا لثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال برنامج Jeune WebTv. كانت هذه مجموعة من البرامج التي تم تنفيذها منذ 2012 إلى 2017 والتي تعكس أهمية دور الشباب في التغيير بالمغرب، حيث ينسجم العمل مع دور الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان كمنظمة مدنية، الأمر الذي يقود للعمل من أجل المرافعة على سياسة عمومية خاصة بالشباب لتحقيق حقوقهم الأساسية.

خلاصة تركيبية

يمكن اعتبار الجهة قوة تعيد صياغة علاقة الدولة مع المجال الترابي الجهوي، لكن هذا الأمر يستلزم القدرة؛ أي وجود الأسس البنيوية التي تؤهل الجهة لتقود عملية التحول هذه، وبناء على هذا الأمر قرر المشرع المغربي من خلال دستور 2011 تمكين الجهات من مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات، حيث نص الفصل 136 من الدستور على مبدأ التدبير الحر والذي يمكن للمواطنات وللمواطنين من خلاله المشاركة في تدبير شؤونهم والمساهمة في التنمية، ولربط الحكامة الجيدة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر تم تحديد مجموعة من القواعد لكي تتمكن الجهة من تدبير شؤونها في المادة 243 من القانون التنظيمي للجهات 111-14، وتتمثل هذه القواعد في:

- المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية التابعة للجهة؛
- الاستمرارية في أداء الخدمات من قبل الجهة وضمان جودتها؛
- ترسيخ سيادة القانون؛
- التشارك والفعالية والنزاهة.

وفي نفس السياق نص الفصل 140 من الدستور على مبدأ التفريع، والذي يمكن للجهة من خلاله أن تمارس مجموعة من الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة والتي تم التطرق لها بتفصيل في القانون التنظيمي للجهات، حيث إن هذه الاختصاصات تمكن الجهة من تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجال الترابي، وتشمل المجال الاقتصادي، والتعليم والتنمية القروية والنقل والثقافة والبيئة والتعاون الدولي والسياحة وغيرها من المجالات ذات الارتباط الوثيق بالجهة، والتي يجب أن يتم بلورتها في برنامج التنمية الجهوية والعمل على تنفيذها من خلال إعداد مشاريع مرتبطة بالواقع.

وعليه فعملية التحول على مستوى المجال الترابي للجهة يستلزم بالضرورة تحولا اقتصاديا، فالمشاريع الاقتصادية الكبرى ترتبط بإحداث تغيير على مستوى نمط التسيير، والذي يجب أن يقوم أساسا على جذب الاستثمارات، فالجهات أصبحت قوى اقتصادية قادرة على

قيادة التغيير على المستوى الترابي. وبالتالي فتدبيرها يحتاج إطارا مؤسساتيا يضم مختلف الفاعلين، وهذه الصلاحيات السياسية والاقتصادية والقانونية يمكن من خلالها إعادة صياغة العلاقة بين مختلف الفاعلين. حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية المدخل الأساسي لترسيخ المبادئ التي جاء بها الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وهنا نشير إلى أن الديمقراطية التشاركية هي مكملة للديمقراطية التمثيلية، عبر الآليات التنظيمية لإشراك المواطنين في اتخاذ القرار.

إذن يمكن اعتبار ما سبق إطارا عاما يوضح لنا الأهمية التي تحظى بها الجهات كوحدات محلية قادرة على قيادة التغيير وإعادة هيكلة المجال الترابي بما يضمن النجاعة وحسن التدبير، لكن ومن خلال واقع الحال يظهر وبالملموس مدى التأخر الذي يطال هذه العملية، وذلك من خلال السياسات القطاعية للمصالح الحكومية والتي يتم تخطيطها بشكل مركزي، مما يظهر عدم انسجامها مع خصوصيات الجهة، كما أن كل قطاع يشتغل بشكل منفصل عن الآخر مما يبرز معه محدودية تأثير هذه السياسات على المستوى الترابي للجهة، وهذا الأمر يرجع بالأساس إلى كون التقسيم الجهوي بشكله الجديد انطلق منذ ثلاث سنوات، وهذا الأمر يبرز مدى التداخل في عملية التخطيط بين الجهة والمصالح المركزية، فالجهة يجب أن تقوم بمجموعة من الاختصاصات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين، والحكومة تقوم بتحديد الإطار العام والتوجهات الكبرى بما لا يتناقض وخصوصية كل جهة، وهذا الأمر يقتضي فصل مستويات التخصص بين المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة مع ضرورة نقل موارد مالية تمكن من تأهيل المجال الترابي للجهة ليحقق التنمية، وهذا الأمر يفرض إجراءات نقل الاختصاصات، مع ضرورة تملك الجهات للمقتضيات القانونية، والعمل على تجديد النخب المحلية لتكون قادرة على مواكبة المستجدات، فالنخب المحلية بشكلها الحالي غير قادرة على قيادة عملية التغيير هاته، وهذا الأمر يفرض إيجاد آليات جديدة لدعم قدرات الفاعلين المحليين ليساهموا في هذه العملية، كما أن هناك ضرورة لتغيير العقليات القديمة وبناء ثقافة جديدة تهدف إلى بلورة

برامج تنموية لها تأثير إيجابي على حياة المواطنين، من أجل تجاوز أعطاب الجماعات الترابية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية.

وتعتبر اللامركزية العملية الأساسية لدعم إعادة الهيكلة الترابية، والتي من شأنها أن تعمل على التأسيس للتحول نحو الحكامة التدريجية لقضايا المجتمع المحلي، وذلك لأن هيمنة المصالح الحكومية المركزية لزمن طويل ساهم في سوء التدبير لمعظم قطاعات المجتمع، حيث تهيمن البيروقراطية على المستوى الإداري، أما على المستوى الاقتصادي فهناك هيمنة لسوء التدبير وتركز الاستثمارات في جهات دون الأخرى. كما نتج عن ذلك بنية سياسية تتميز بسلطة مركزية وانعدام للمشاركة السياسية خصوصا في صفوف الشباب، فالبنية السياسية القائمة تحول دون ذلك، وهذا الأمر ناتج عن التحكم في الموارد من قبل قطاعات دون أخرى، كما أن هناك مركزة للقرار داخل الدولة وهياكلها وعدم مشاركة النخب المحلية في تصور وبلورة سياسات التنمية والديمقراطية، وهذا ما من شأنه أن ينتج الثنائية مركز/هامش، والتي أصبحت نمطا للتنمية تتميز بظهور تفاوت كبير بين المناطق على المستوى الوطني وكذلك على مستوى المجال الترابي الجهوي، وتنمية مدن على حساب مدن أخرى. وهذا ما أدى إلى ظهور إشكالات اقتصادية واجتماعية كبيرة متعلقة بالحياة اليومية للمواطنين، ما نتج عنه ضعف في آليات الحكامة الترابية، وبالتالي فتحقيق اللامركزية يساهم بشكل مباشر في تحقيق الحكامة، وهنا أصبح من الضروري دعم اللامركزية واللاتمركز الإداري لتطوير الجهات من جهة، ولتحقيق النجاعة والملاءمة من جهة أخرى.

وبالتالي نستنتج بأن السمة المميزة للوضع الحالي هي عدم الالتقائية بين السياسات العمومية الوطنية من جهة، وبين البرامج الجهوية من جهة ثانية، وهذا الأمر يساهم في تشتيت الجهود وهدر الموارد البشرية والمالية، مما يحول دون تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية التخطيط الجهوية لا ترتبط فقط بعدم تكاملها مع السياسات الوطنية الأخرى، ولكن أيضا في عدم استهدافها لجميع المكونات الاجتماعية للجهة ونخص بالذكر هنا فئة الشباب، حيث تعتبر الفئة الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويظهر

بأن برنامج التنمية الجهوية لجهة الرباط سلا القنيطرة يغيب عنه محور خاص بالشباب، كما تقوم الجهة برصد ميزانيات متعددة لمشاريع تتشابه من ناحية الأهداف، وهناك ضعف في الميزانية المرصودة لتشجيع المبادرات الشبابية على مستوى التشغيل والثقافة وغيرها من البرامج، فالشباب مكون أساسي لخلق تنمية جهوية مندمجة، غير أن هذا البرنامج تطغى عليه فقط المشاريع المرتبطة بالبنيات التحتية، ويشهد ضعفا على مستوى برامج الإدماج، فعملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي مهمة لخلق تماسك اجتماعي ومجالي بين مكونات الجهة. كما أن هناك ضعف على مستوى المشاريع الثقافية ويتم التعامل مع المسألة الثقافية كمسألة هامشية غير ذات أولوية، غير أنه في حقيقة الأمر يجب التعامل معها كعنصر أساسي لتحقيق الإدماج، فالثقافة قطاع ذي أولوية وقضية عرضانية تستوجب مقاربة قائمة على التفاعل والالتقائية لتمكين المواطنات والمواطنين بشكل عام، والشباب بشكل خاص من ممارسة فعلية للحقوق الثقافية، والعمل على تطوير اقتصاد الثقافة عبر بلورة برامج ومشاريع في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية، لتقوية دور الثقافة في الجهة، فجهة الرباط سلا القنيطرة تتميز بتنوع وغنى ثقافي مثل باقي جهات المملكة ما يستدعي دعم هذا التنوع، وتشجيع الشباب على الإبداع في مختلف مناحي الحياة.

وفي الأخير يتضح لنا بأن الجهة مجال ملائم لبلورة سياسات عمومية ترتكز على ديمقراطية القرب؛ أي أنها مجال يسمح بالتشاور من أجل تفعيل مبادئ الحكامة وترسيخ الديمقراطية التشاركية، وذلك من أجل تجاوز النتائج الهزيلة للسياسات القطاعية ذات الصلة بالشباب، حيث ينبغي العمل أكثر على تنسيق الجهود من أجل وضع سياسات قابلة للتطبيق وتراعي التنوع الاجتماعي والثقافي لفئة الشباب كفئة فاعلة في المجتمع وقادرة على المساهمة في التغيير، وإن النهوض بدينامية التنمية الجهوية يقتضي تحديد حاجيات الشباب وإشراكهم في عملية التخطيط عبر المجالس المحلية والتي تعتبر وحدات ملائمة للإدماج، حيث إن قضايا الشباب لا يجب التعاطي معها بشكل منفصل عن باقي القضايا. وبالتالي فالموضوع ليس مرتبط بتعبئة الموارد المالية وعدد المشاريع فقط، المسألة أعقد من ذلك وترتبط أساسا بمدى

التقائية السياسات العمومية وعمل الفاعلين وخلق الثقة بين المواطنين والمجالس المنتخبة، لذلك فمواجهة هذه التحديات تقتضي:

- **ضرورة تظافر الجهود من خلال التعبئة المجتمعية والعمل المدني لتجاوز ثقافة اليأس، والعمل على إنتاج مبادرات مواطنة قادرة على إدماج الشباب وبناء أفق جديد للمشاركة؛**
- **العمل على تعزيز المواطنة والانتماء من خلال خلق آليات تشاركية بين الجمعيات الشبابية والمؤسسات الحكومية والمنتخبة والفاعلين الاقتصاديين؛**
- **العمل على إنتاج مبادرة جهوية لمأسسة التطوع وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي كأحد الأسس التي تساهم في إدماج الشباب في الحياة العامة؛**
- **خلق آليات مؤسساتية جهوية ومحلية لمواكبة مشاريع الشباب وتقديم الاستشارة والدعم لهم لتطوير هذه المبادرات؛**
- **العمل على تطوير الآليات التواصلية بين الإدارات الجهوية والشباب في جميع القضايا المرتبطة بهم، مع ضرورة خلق قاعدة بيانات موحدة تسهل الولوج إلى المعلومات والإحصاءات والتقارير؛**
- **تعبئة جميع الفاعلين لتطوير منصات إعلامية جهوية ومحلية لخلق مجال للنقاش والتحاور وتبادل الأفكار بين مختلف المكونات الاجتماعية والمجالية للجهة.**

الملاحق

برنامج الجامعة الجهوية الصيفية للشباب

- **اليوم الأول: الجمعة 07 شتنبر 2018**

14h30	**استقبال المشاركات والمشاركين**
16h00	**تسجيل الحضور**
16h30	**الجلسة الافتتاحية للجامعة:** - كلمة الأستاذ **اسماعيل العلوي** رئيس جمعية سلا المستقبل. - كلمة الدكتور **كلاوس بيتر تريدي** ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت المغرب. - تقديم الإطار العام وبرنامج الجامعة حسن بنزلا منسق الجامعة. ▪ **تسيير:** ذ. كمال عبد الاله
17h00	**الجلسة الأولى: الجهوية والحكامة الترابية** - **المحور الأول:** إشكالية تدبير الجهة: الرهانات والمرتكزات السيد **عبد الصمد السكال** رئيس جهة الرباط سلا القنيطرة. ▪ **تسيير:** ذ. اسماعيل العلوي ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي

19h15	**استراحة شاي**
19h30	**اختتام أشغال اليوم الأول**

- **اليوم الثاني: السبت 08 شتنبر 2018**

09h00	**تسجيل المشاركات والمشاركين**
09h30	**الجلسة الثانية:** الرهانات الاقتصادية والاجتماعية للجهة - **المحور الأول:** السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الجهوي **ذ. محمد بنعياد** باحث اقتصادي - **المحور الثاني:** الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذج للفرص المتاحة لتشغيل الشباب السيد **منير الغزوي** نائب رئيس الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني REMESS. ▪ **تسيير:** عبد الرحيم الهاني ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
11h30	**استراحة شاي**

11h45	**الجلسة الثالثة:** السياسات الثقافية والمجال العمومي ذ. **لطفي المريني** الكاتب العام السابق لوزارة الثقافة، ورئيس مؤسسة سلا للثقافة والفنون. ▪ **تسيير:** ذ. سعيد سيحيدة ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
13h00	**وجبة الغذاء**
15h00	**الجلسة الرابعة:** آليات الإدماج السوسيو-اقتصادي والثقافي للشباب **(ورشات عمل)** - **المجموعة الأولى**: آليات الإدماج الاقتصادي للشباب **تأطير:** ذ. احمد الهبة رضيت - **المجموعة الثانية**: آليات الإدماج الاجتماعي للشباب **تأطير:** ذة. مديحة طاوس - **المجموعة الثالثة**: آليات الإدماج الثقافي للشباب **تأطير:** ذ. عبد الرحيم الهاني
19h00	**اختتام أشغال اليوم الثاني**

- **اليوم الثالث: الأحد 09 شتنبر 2018**

09h00	**تسجيل المشاركات والمشاركين**
9H30	**الجلسة الخامسة:** الشباب وقضايا التشغيل السيد **ادريس الكراوي** الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ▪ **تسيير:** حسن بنزلا ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
11H00	**استراحة شاي**
11h15	**الجلسة السادسة:** تقديم عمل المجموعات ▪ **تسيير:** حسن بنزلا ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
12h45	**المناقشة**
13h30	**وجبة الغذاء**
15h30	**اختتام أشغال الجامعة والمغادرة**

برنامج اليوم الدراسي

08h30	**استقبال المشاركات والمشاركين** وتسجيل الحضور
09h15	**الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي:** - كلمة جمعية سلا المستقبل - كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت المغرب ▪ **تسيير:** حسن بنزلا
09h30	**الجلسة الأولى:** - **دور الجهة في التعبئة لقضايا الشباب** السيدة نادية تهامي نائبة رئيس الجهة **مناقشة** ▪ **تسيير:** ذ.عبد الاله كمال ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
11h00	**استراحة شاي**
11h30	**الجلسة الثانية:** - **قراءة في الخطط والبرامج الحكومية الموجهة للشباب** ذ. العربي القصاوي - **الإعلام كآلية للتعبئة المجتمعية لأجل قضايا الشباب:**

	ذ. خديجة براضي **مناقشة** ▪ **تسيير:** محمد موسي ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
13h00	**غداء**
14h30	**الجلسة الثالثة:** - **تقديم مضمون تقرير تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب** الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان - **تقديم برامج التكوين وإدماج الشباب في الممارسات المواطنة** **المدرسة المواطنة للدراسات السياسية** **مناقشة** ▪ **تسيير:** حسن بنزلا ▪ **تقرير:** الجيلالي الناجي
16h45	**استراحة شاي**
17h15	**اختتام اشغال اليوم الدراسي**

STIFTUNG
الجامعة الجهوية الصيفية للشباب
تحت شعار:
"من أجل فعل شبابي مبدع ومندمج"

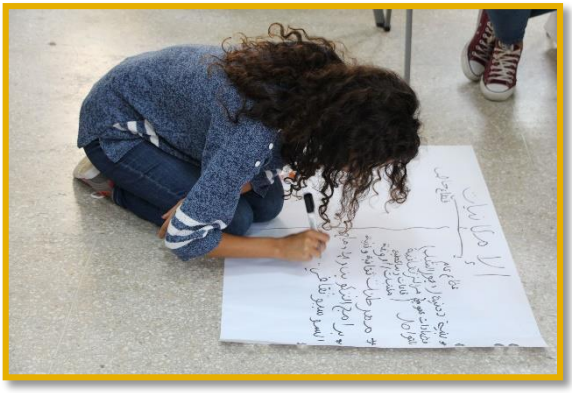

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

كلمة شكر

باسم جمعية سلا المستقبل ومؤسسة فريديريش ابرت

نقدم الشكر الجزيل للأساتذة المتدخلين،

كما نقدم الشكر لجميع المشاركات والمشاركين

في الجامعة الجهوية الصيفية للشباب واليوم الدراسي الجهوي،

ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

فريق العمل

جمعية سلا المستقبل

حسن بنزلا

خالد الدرقاوي

مؤسسة فريدريش ابرت

أمينة بوغالبي

حنان مستور الإدريسي

التصوير

محمد لبريني

إعداد التقرير

الجيلالي الناجي